حكايةُ كتابِ العينِ وما قيل في نسبته إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي



بقلم
الدكتور إبراهيم السامرائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الكلمة الأولى

لم أرد أن أعود إلى ما كان لي من «جذاذات» تتصل بكتاب العين، وقد رأيت أن أحداً من أهل العلم هنا وهناك قد شارك في هذا الأمر، فليس لي أن أزيد على ما قيل إلا اليسير. غير أني دُفعت إلى أن أستأنف المسيرة وأكون مع الصفوة المخلصين، وأذهب في مسيرتي لأشير إلى صاحبي الذي شاركني في تحقيق «العين» وهو المخزومي الذي آلى على نفسه أن يُسرف في الشرّ فيعمد إلى ادّعاء كذب فيقدّم كتاب العين زاعماً أنه حقّقه وحده.

لقد علمت من الأستاذ خليل حبيب صايغ أن ابن المخزومي حمل كتاب العين إلى بيروت طالباً من مكتبة لبنان نشره، وهو بتحقيق والده، جزاه الله على ما بدر منه. ولم يكن من صاحب هذه المكتبة إلا الحقّ، فقد طلبت إليه أن يأتي بتنازل من وزارة الإعلام العراقية صاحبة النشرة الأولى ومنّي أنا الذي شاركته في تحقيق كل كلمةٍ في الكتاب.

مقدمة

أقول: لا بد أن أعرض لحكاية ما وُسم بـ«كتاب العين»، وللكلام على هذا الكتاب حكاية يقف عليها من يشقى بهذا الأمر. وإني لأبدأ الكلام مما وصل إلينا من هذا الكتاب في مخطوطات ثلاث، اثنتان منها تمّ إخراجهما في منتصف القرن الحادي عشر الهجري، والثالثة كانت مما انتسخه الشيخ محمد السماري في سنة ١٣٥٠هـ[١].

لم يكن لنا أن نعمل كما يقتضي التحقيق ونحن لا نملك غير هذه الأصول المتأخرة، ولم تجتهد وزارة الإعلام في بغداد، وهي القائمة على هذه النشرة، في الحصول على أصول أخرى أقدم من هذه التي أشرت إليها. لقد أقدمت الوزارة على نشر «العين» إكباراً للخليل بن أحمد واحتفاءً به. وقد كان لي أن تحرّيت أخبار العين وما صحب هذا الكتاب الذي عُرف به الخليل، وبدا لي من أمره ما يدفعني إلى أن أكون مع النفر القديم من أهل العربية الذين أنكروا الكتاب والذين شكّكوا في نسبته إلى الخليل، والذين وجدوا فيه نقصاً في المواد، وأولئك الذين أخذوا على صاحبه مآخذ لغوية وتاريخية. على أن الكتاب لم يَخلُ من مادة كثيرة نسبها غير واحد من المتقدمين إلى الخليل.

لقد أثبت أبو منصور الأزهري الكثير من موادّ العين قائلاً: ورَوَى الليث، والليث هذا ابن المظفر بن نصر بن سيار الذي جلس للخليل وروى عنه، وقد تمّ ذلك في خراسان. وأعود إلى عملنا أنا وصاحبي في هذه

---

(١) لقد أشار كارل بروكلمان كما أشار «المنجّد» إلى وجود نسخ أخرى من كتاب العين، ولكنهما لم يزيدا فائدة على إشارتهما هذه.



الصنعة الدكتور المخزومي، فأجد صاحبي ممن لم يتوقّف في نسبة الكتاب إلى الخليل، فهو مأخوذ بالكتاب وكأنه لم يكترث بما قال أهل العلم من الأوائل فيه. إنه صحب الخليل في درسه لنيل مرتبة الماجستير، فكان له أن أثبت شيئاً في رأي الخليل لم نعرفه لدى الذين ترجموا للخليل، وسآتي على هذا خلال درسي[1].

أقول: لقد تم لنا نحن الاثنين صنعة نشر الكتاب في أجزائه كلها. غير أني فوجئت بعد ذهابي إلى الأردن سنة ١٩٨٢ أن صاحبي هذا الذي عرفته زماناً طويلاً واتخذته صديقاً، أشاع أني تركتُه ولم أكمل ما كان علي من التحقيق. وأقسم أنه لم يسعَ إلى الصدق فابتعد عن الحق وكان منه ما كان. لقد أخبرت وزارة الإعلام بسوء صنيعه، ولكن ما العمل؟ وإني لأعتمد على الغيارى من أصحابي الذين خبروا فيَّ ميلي إلى الجدّ، وإن صاحبي ـ غفر الله له ـ قد جار في سلوكه معي.

وقلت بعد كل هذا أن أعود إلى عمل جديد آتي فيه على «حكاية كتاب العين»، والله الموفّق.

(١) لقد أقدم الأب أنستاس ماري الكرملي على نشر «العين»، ولم يكن من ذلك غير فصلة طبعت بمطبعة دار الأيتام ببغداد، ثم توقف بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى. كما قام الدكتور عبدالله درويش بهذا وطبع جزءاً ببغداد.



حكاية «كتاب العين»[1]

الباب الأول

أقول: لم يكن لي، وأنا أشارك في تحقيق كتاب العين، أن أبسط شيئاً بعيداً عن «الإكبار» الذي ذهبت إليه وزارة الإعلام في بغداد، وهي التي نشطت إلى تحقيقه فكلّفتنا أنا وصاحبي بهذه الصنعة، ولم يكن لصاحبي المخزومي الذي استقبل الأمر استقبالاً حسناً أن يذهب إلى غير هذا، بل إنه كان متحفّزاً إلى هذا العمل لما كان له من توجّه حسن وهو يكتب رسالته لنيل درجة الماجستير في القاهرة في «الخليل بن أحمد»[2].

قلت: لقد ذهبت إلى الأمر مشاركاً وتركت ما لديّ عن كتاب العين مما قرأته في «المزهر»[3] للسيوطي الذي استوفى حكاية هذا الكتاب، وما كان للمعنيين في الدرس اللغوي في القرن الثالث الهجري من موقف، وما عبّروا عنه، وسآتي على هذا.

وأذكر أني قرأت ما جاء في «الفهرست»[4] لابن النديم فيما قال:

---

(١) قلت: «حكاية كتاب العين» الذي كنت مشاركاً صاحبي الأستاذ مهدي المخزومي في إخراجه وقد طلبت وزارة الإعلام العراقية أن نخرجه إكباراً للخليل بن أحمد.
وقد جعلت ما أبسطه الآن في «حكاية الكتاب» مما لم أشر إليه في «مقدمتي» للكتاب المنشور الباب الأول من كتابي هذا الذي وسمته بـ«حكاية كتاب العين». وفي هذا الباب عرضت الكتاب وما قيل فيه، ثم أتحول في الباب الثاني إلى مادة الكتاب.

(٢)(٣) الخليل بن أحمد الفراهيدي، رسالة لنيل درجة الماجستير نشرت ببغداد (مطبعة الزهراء).

(٤) ابن النديم، الفهرست ص٤٨.



«قرأت بخطّ أبي الفتح بن النحويّ صاحب بني الفرات ـ وكان صدوقاً منقّراً بحّاثاً ـ، قال أبو بكر بن دريد: وقع بالبصرة «كتاب العين» سنة ثمانٍ وأربعين ومئتين، قدم به ورّاق من خراسان، وكان في ثمانيةٍ وأربعين جزءاً فباعه بخمسين ديناراً، وكنا نسمع بهذا الكتاب أنه بخراسان في مكاتب الظاهرية حتى قدم به هذا الوراق».

أقول: كأنّ أمر كتاب العين ظلّ مجهولاً بعد وفاة الخليل زمناً طويلاً، فلم يكن غريباً أن ينكره تلامذة الخليل ومنهم النضر بن شميل ومؤرّج السدوسي ونصر بن علي وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط وغيرهم.

وكأن الذي حفظه وأخذه عن الخليل، كما هو في المصادر، الليث بن المظفر بن نصر بن سيّار، أقول: ولم يذكر الأزهري في «التهذيب» مما هو من كتاب العين إلا ما نسبه إلى الليث بن المظفر، فقد أثبت الأزهري في عامّة كتابه قوله: قال الليث، أو نحو هذا.

والليث[1] هذا ابن المظفر بن نصر بن سيّار، وجدّه نصر بن سيّار والٍ للأمويين على خراسان. وكان الليث قد عرف الخليل في خراسان ولزمه فأخذ عنه هذا الذي نجده في «التهذيب» وغيره.

ولا أدري أكان الذي أفاد ابن دريد من حكاية كتاب العين هذا الذي وجدته في الأصول المخطوطة لنشرتنا المحققة أم كانت هذه الأصول المخطوطة قد زيد فيها فصار لنا فيها ما لا يمكن أن يكون من كلام الخليل أو مما أخذه الليث عنه؟

لقد كان لي بسبب من تردّدي، وأنا أنظر في هذه الأصول المتأخرة، أن جعلت درسي هذا في قسمين: الأوّل: ما يتصل برأي اللغويين الذين

(١) ابن النديم: الفهرست ص٦٤. وفيه: أن المأمون جهد به أن يولّيه القضاء فلم يقبل.

عرفوا الكتاب في البصرة حين وروده عليهم سنة ٢٤٨هـ، والثاني: ما كان لي وأنا أنظر ما في موادّ الكتاب.

وأعود إلى الليث فأجد في «معجم الأدباء»(١): أن أباه المظفر بن نصر قد سيَّر ابنه الليث إلى البادية فمكث فيها قريباً من عشر سنين أو أكثر، ففيها تأدّب ثم رجع(٢).

أقول: إذا كان لي أن أثبت هنا أن الليث كان من أصحاب الخليل الذين أخذوا عنه شأن النضر بن شميل ومؤرج السدوسيّ وعلي بن نصر الجهضمي وغيرهم، فلِم اختص بـ«حكاية العين» وروايته دون سواه؟ ولِمَ لم يلمح أولئك الرجال الذين أخذوا عن الخليل إلى صاحبهم الذي عُرف وحده برواية «العين»؟

وكأني أيقنت أن جملة أولئك لم يعرفوا الليث بن المظفر بينهم آخذاً عن شيخهم أبي عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد، وليس لي أن أستيقن أمر رحلته إلى خراسان التي أقام فيها عاماً وبعض عام.

وما أظنه رجع بعد ذلك إلى البصرة التي شهدت وفاته بعد قليل، وليس لي أن أتقبل أن الخليل كان قد وصل إلى خراسان يصحبه تلميذه الليث، وهل يكون لي أن أقبل ما جاء لدى ابن النديم(٣) من حكاية الكتاب

---

(١) معجم الأدباء ١٧/٥٠ ـ ٥١.

(٢) أقول: وفي «تهذيب اللغة» ٢٨/١: إن إسحاق بن إبراهيم (ابن راهوَيه) قال عن الليث: «إنه رجل صالح»، وابن راهويه عالم خراسان في عصره. وقد ذكر ابن النديم أنه «من الفقهاء والزهّاد».

ومن المفيد أن أثبت هنا ما قاله ابن المعتز في «الطبقات» ص٩٧: «من أكتب الناس في زمانه، وكان بارع الأدب بصيراً بالنحو والشعر والغريب، وكان يكتب للبرامكة، ويطير معهم في دولتهم بجناحين، وكانوا به معجبين».

(٣) الفهرست ص٤٨.

أقول: وقد أثبت هذا ياقوت في معجم الأدباء ١٧/٥١.



برواية أحمد بن منصور الزاج الذي سمعه منه في مدينة «مرو»، وهذا تلميذ الليث، وقد وصل «الكتاب» عن هذا «الزاج» إلى علي بن مهدي الكسروي الأصبهاني، وعن هذا إلى ابن درستويه!!

وهل لي أن أرى الخليل قد احتفظ بجملة ما نراه في كتاب العين ثم أوصله إلى صاحبه وتلميذه الليث في خراسان التي ما أراه سعد فيها، وهل كان له أن يخصّ الليث بفوائده الكثيرة ولم يبق في مقامه غير ما أفدناه من حقبة قصيرة؟ ولمَ لم يكن شيء من هذا لدى العلماء أهل العربية ومنهم النضر بن شميل الذي حدَّث عن الخليل فقال فيه وفي علمه ما نعرفه في كتب الرجال[1]؟

وليس لي أن أثبت هنا ما ورد في كتاب العين[2] من أن الليث عرف البصرة، وأنه كان فيها فيما أشار إليه في ذهابه حاجاً.

ومن المسائل المشكلة في صلة الليث بالخليل، ذلك أن أصحاب الخليل من تلامذته وغيرهم لم يعرفوا الكتاب ولم يشيروا إلى شيءٍ منه، وأن هؤلاء وقفوا على الكتاب حين ورد إلى العراق فأنكروه، وأنهم رأوا

---

(١) قال النضر بن شميل، وهو ممن عرف الخليل وأخذ عنه: ما رأيت رجلاً أعلم بالسنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد. جاء هذا في ترجمة الخليل في نزهة الألباء ص٤٧.

أقول: وأنا أفيد من هذا وأثبته لأردّ ما ذكر المخزومي في كتابه عن «الخليل بن أحمد» من أنه كان يتشيع على مذهب الإمام جعفر بن محمد. وسيكون لي تعليق آخر في غير هذا المكان عن رأي الخليل وعقيدته أبيّن كيف كان هذا من المخزومي.

ولي هنا أن أشير إلى ما كان من السيد محسن الأمين في كتابه «أعيان الشيعة» الذي أدرج فيه الخليل بن أحمد في «موسوعته»، ولا أدري كيف كان منه هذا على سبيل التكثّر، وكأنه غير بعيد عن نهج صاحب «شعراء النصرانية».

(٢) الفهرست ص٤٨ وهو ما أثبته ياقوت في معجم الأدباء ١٧/٥٢.

وقد أشير إلى هذا في كتاب العين ٣/١٨٣، وانظر: تهذيب اللغة ٤/٤٢٢.

أحمد بن منصور راوياً له كما مرّ بنا، وأن هذا الملقب بالزاج قد أوصله إلى علي بن مهدي الكسروي، وعن هذا جاء ابن درستويه، ثم جاء قول الليث كما أثبته ابن النديم في الفهرست كما أشرنا، قال:

كنت أصير إلى الخليل بن أحمد فقال لي يوماً: لو أن إنساناً قصد وألّف حروف: أ ب ت ث على ما أمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، وتهيّأ له أصل لا يخرج عنه شيء.

قال الليث: فقلت له: وكيف يكون ذلك؟ قال: يؤلفه على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي، فإنه ليس يعرف للعرب كلاماً أكثر منه.

قال الليث: فجعلت أستفهمه ويصف لي ولا أقف على ما يصف، فاختلفت إليه في هذا المعنى أيّاماً، ثم اعتلّ، وحججتُ فما زلتُ مشفقاً عليه وخشيت أن يموت في علّته فيبطل ما كان يشرحه لي، فرجعت من الحج وصرتُ إليه، فإذا هو قد ألف الحروف كلها على ما في صدر هذا الكتاب، فكان يملي عليَّ ما يحفظ، وما شكّ فيه يقول لي: سل عنه فإذا صحّ فأثبته، إلى أن عملتُ الكتاب.

أقول: ليس لي أن أقبل هذا الذي ذُكر من كلام الليث، وكأنه لا يوحي لقارئه بالثقة. إنه أشار إلى أن الخليل صاحب الفكرة، وأنه أوصلها وشرحها لتلميذه، وأن هذا قد اجتهد في إثباتها وتحقيقها. وإن جملة ما جاء في هذا الخبر دفع القائلين إلى نسبة الكتاب للتلميذ وهو الليث، ثم إن مما يؤيد هذا أن أصحاب الخليل لم يشيروا إلى شيء منه على صحبتهم الطويلة للخليل، وهي صحبة تتجاوز الحقبة التي قضاها في خراسان، وفيها كانت الفكرة التي تحقّقت بعد ذهاب الليث لأداء فريضة الحج وعودته إلى خراسان التي وجد ما كان من أمر الكتاب.

ويكون لي أن أشقى لمعرفة صلة الليث بالخليل[1] فأقول:

---

(١) كتاب العين ٣/١٨٣، وقد أشار الأزهري في «التهذيب» إلى هذا ٤/٤٢٢.



إن الليث خراساني في مولده ونشأته ولم يكن له صلة بالعراق كما أثبت من ترجم له في كتب طبقات النحويين واللغويين. غير أننا نجد في كتاب العين أنه عرف البصرة[1]، كان قد عرف الديار العراقية في ذهابه إلى الحج[2]، فهل لنا أن نفترض أنه لقيه ورافقه حين كان يذهب حاجّاً؟ لقد عرفنا أن الخليل كان يحجّ سنةً، ويغزو سنة، إلى أن مات[3].

وهل لنا أن نتصور أن الخليل قد وافته فكرة «العين» التي أفضى بها لتلميذه في هذه الحقبة القصيرة التي عرف فيها الليث في خراسان وفي الحجّ؟ وكيف لم يكن شيء قليل أو كثير من مادة «العين» لدى تلامذته الآخرين الذين عرفهم ولزموه؟

وهل لي أن أقول: أن الليث قد صنع «العين» مفيداً من الفكرة العابرة التي وضع أساسها الخليل؟ وكأني لا أتوقف فيما ذكر من صفة الخليل وعلمه كما أثبت ابن المعتز في «طبقات الشعراء» وكان هذا ما أشرنا إليه. ولا أتوقف فأنفي عن الليث هذا بحجة ما ذكره إسحاق بن إبراهيم بن راهويه من صلاحه وعلمه، وما أثبته ابن النديم فيه أيضاً، وكنا قد أثبتنا هذا كله في حاشية من هذا الموجز.

وليس لي أن أتقبّل ما أورده ابن المعتز في «الطبقات» الذي جاء فيه: إن الخليل بن أحمد ارتحل إليه [أي إلى الليث] فعاشره [الليث] ووجده بحراً فأجزل له وأغناه. وأحبَّ الخليل أن يهدي إليه هديةً تليق به، فجهد نفسه في تصنيف كتاب العين... فوصله [الليث] بمئة ألف درهم...[4] أقول: أعدت قراءة ما أثبته ابن المعتز فلم تطمئن نفسي إليه،

---

(١) كتاب العين ٣/١٨٣، وقد أشار الأزهري في «التهذيب» إلى هذا ٤/٤٢٢.
(٢) معجم الأدباء ١٧/٥٢.
(٣) المرزباني، نور القدس ص٥٦.
(٤) طبقات ابن المعتز ص٩٧.

وكأني شعرت أنه اجتهد فيه فلفّقه، وكيف أطمئن وقد عرفت أن الخليل عاش زاهداً في عيشه، وأن سليمان بن علي الهاشمي [صاحب البصرة] قد استدعاه وطلب صحبته، وبعث إليه بظرف وكساء ومال وفاكهة، فقبل الفاكهة وصرف ما سوى ذلك، وكتب إليه أبياتاً أوّلها:

أبلغ سليمان أني عنه في سعةٍ   وفي غنىً غير أني لستُ ذا مال[١]

وأقول: وكيف أطمئن إلى ما أثبته ابن المعتز في «الطبقات» وهو الذي سقته آنفاً، وأرى ما قاله النضر بن شميل وهو من خاصة أصحابه وتلامذته في ترجمة الخليل التي أثبتها القفطي في «إنباه الرواة» وهو: «أقام الخليل في خُصٍّ من أخصاص البصرة لا يقدر على فلسٍ، وأصحابه يكسبون بعلمه الأموال»[٢].

ثم أتحوّل إلى آخر من تلامذته وهو علي بن نصر الجهضمي الذي قال:

«كان الخليل بن أحمد من أزهد الناس وأعلاهم نفساً، ولقد كان الملوك يقصدونه ويتعرّضون له لينال منهم ولم يكن يفعل. وكان يعيش من بستان له خلفه عليه أبوه بالخريبة»[٣].

وأعود إلى الخبر الذي أثبته ابن المعتز في «طبقات الشعراء» فلا أهتدي إلى الحقبة التي ذهب فيها الخليل إلى خراسان، ولا إلى ما يومىء إلى هذا من ذكر للخليفة أو الوالي أو نحو هذا.

وكيف لي أن أطمئن إلى ما في هذا الخبر من أن الليث ذهب حاجاً بعد أن أفاد من الخليل أساس صنعته، ثم عاد من الحجّ فوجد الخليل قد

---

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٤٧.

(٢) إنباه الرواة ٣٤٥/١.

(٣) مراتب النحويين ص٢٩.

ألّف الحروف كلها على ما ذكره الخليل قبل أن يفارقه إلى أداء الحج!!

وليس لي أن أوافق القائلين بأن الخليل قد وضع الأصول فجاء الليث يتبع تلك الأصول بما كان من تحشيته[1].

وليس لي أن أوافق الدكتور حسين نصار في كلامه على نصيب الليث من كتاب العين، وهو قول الليث: «وما أشكّ فيه [أي الخليل] يقول لي: سل عنه فإذا صحّ فأثبته...»[2].

قال الأستاذ حسين نصار:

«وكان لهذه النصيحة أثرها الخطير في «العين»، إذ يبدو أن الليث أخذ يسأل من قابله من الأعراب والعلماء، ويبحث عن روايات غير الخليل من الأثبات ويدخلها دون تحرّج».

أقول: كأن الأستاذ حسين نصار صاحب الصنعة في التأليف المعجمي قد اطمأن إلى ما ذكر عن الليث واختصاصه بالخليل دون سائر تلامذته الذين أنكروا الكثير مما ورد في «العين»، ومنهم من توقّف في شيء منه وأنكره[3].

وأعود إلى الذين رووا كتاب العين في نسخته التي حملت من خراسان سنة ٢٤٨هـ كما جاء في الفهرست لابن النديم، فأجدهم مناكير أغماراً لم يعرفوا بهذه الصنعة، فهم من أهل مرو الشاهجان وغيرها من حواضر خراسان وفارس.

لقد شقيت في تعرّفهم فلم أظفر بهم إلا في كتاب العين، فهم كما

---

(١) وسألحق موجزي هذا بما كان من نفر من علماء اللغة الذين ذهبوا إلى أن الليث قد حشّى الأصول، كما أثبت اختلاف اللغويين فيما كان لهم من «حكاية كتاب العين».

(٢) المعجم العربي ٢٩١/١.

(٣) سيكون لي بسط هذا في كتابي هذا.

تشير هذه النسخة الأولى وكما أورد الأزهري[١]: مُحارب وأبو عكرمة[٢] وأبو معاذ عبدالجبار بن يزيد الذي وجدت له حضوراً شارداً في فهرسة ابن خير[٣] وهو مصدر أندلسي، وأبو معاذ النحوي عبدالله بن عائذ[٤]، ومعروف بن حسان، وأحمد بن منصور الزاج وبندار بن الكرجي. وقد كان فهرست ابن النديم أوّل من ذكر هؤلاء وعنه أفاد الأزهري في «التهذيب» و«مجمل اللغة».

وقد نعجب ألا نرى شيئاً عن هؤلاء وعن «حكاية كتاب العين» لدى أبي عبيد القاسم بن سلاّم الذي عرف باتصاله بعبدالله بن طاهر صاحب خراسان، ونسخة العين في خزانة الطاهر هذا.

ولم أجد من هؤلاء غير الزاج وبندار الكرجي، فقد ترجم للأول الخطيب البغدادي[٥] والقفطي[٦] والنووي[٧].

لقد روى جملة أولئك الرواة الكتاب بعد وفاة الليث.

زادني في بعض حيرة وأنا أبحث عن هؤلاء المناكير في مصادر اللغة والتاريخ، وليس لي إلا القليل الذي لا يدفعني إلى الاطمئنان في رواية الكتاب عن الليث فيما ذُكر عن ابن درستويه وأحمد بن فارس، وقد أشار أحمد بن فارس إليه في «مجمل اللغة» و«معجم مقاييس اللغة»[٨].

ونظل مع هؤلاء من الرواة ممن عرفوا بروايتهم للكتاب في خراسان.

---

(١) التهذيب ١/٣٠.
(٢) مجمل اللغة ٢/٢٥.
(٣) فهرسة ابن خير ص٣٥٠.
(٤) مجمل اللغة ٤/٥٧٢.
(٥) تاريخ بغداد ٥/١٥٠ ـ ١٥١.
(٦) إنباه الرواة ١/١٣١.
(٧) تهذيب الأسماء واللغات ١/١١٣.
(٨) معجم مقاييس اللغة ١/٤.

ولعل هذا الكتاب الذي لم يحظَ لدى أهل العراق بشيء من الاطمئنان كان سبباً في إنكار نسبته إلى الخليل، فلم يكن لديهم شيء منه طوال معرفتهم لصاحبه.

غير أن الكتاب على ما كان فيه وعلى ما كان لدى أهل العراق عنه قد عُرف في العراق على ما فيه، فابن دريد قد عرف نسخته الأولى التي وجدها في البصرة وأفاد منها في «الجمهرة» في طريقة سرده للمواد وما كان فيها من فوائد لغوية، وابن دريد هذا من رجال القرن الرابع فقد توفي سنة ٣٢١هـ. وكأن ابن دريد ارتضى هذا المنهج الجديد الذي رآه في نسخة العين، وهو المنهج الذي يفسح لأصوات العربية مكاناً في أوّل صنعة معجمية.

قلت: إن أصحاب الخليل من عاصروه وقد فارقوا الدنيا بعد الخليل لم يكن لهم شيء من موادّ العين، ولم يؤثر عنهم أنهم عرضوا للكتاب بصورة من الصور إلاّ ثلاثة منهم هم: علي بن نصر الجهضمي ومؤرّج السدوسيّ والنضر بن شميل. لقد جاء في الفهرست لابن النديم(١) أن هؤلاء عرفوا «العين» واستدركوا عليه، وفي غير هذا المصدر أفاد العسكري في كتابه «ما يقع فيه التصحيف والتحريف»: أن النضر بن شميل تمّم «العين» بعد الخليل بخراسان(٢).

أقول: وكأن هؤلاء الثلاثة قد عرفوا نسخة العين الأولى في الخزانة الطاهرية في خراسان، ولعلهم عرفوا صاحبهم الليث هناك فأفادوا منه مما يتصل بأصل هذا الكتاب.

ولكني مُمتَحَن أن أقرأ في معجم الأدباء(٣) لياقوت ما نقله عن كتاب «نيسابور» لأبي عبدالله بن البيّع الحاكم روايةً عن العباس بن مصعب، قال العباس: سُئل النضر بن شميل عن الكتاب الذي ينسب إلى الخليل بن

(١) الفهرست ص٤٩.
(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف (ط. مصر) ص٥٧.
(٣) معجم الأدباء ٥١/١٧.

أحمد ويقال له كتاب العين فأنكر، فقيل له: لعلّه ألّفه بعدك؟ فقال: أوَخرجت من البصرة حتى دفنت الخليل بن أحمد[1]!

قلتُ: إني ممتحن بما أورده ياقوت، فهل لي أن أفترض أن السؤال كان بعد خروجه من البصرة إلى خراسان التي نسخة العين في الخزانة الطاهرية؟

وكيف لا أكون ممتحناً وأنا أجد الروايات تضطرب وتتناقض، ومنها ما أثبته أبو أحمد العسكري عن شيخه أبي عمر الزاهد، قال أبو أحمد: حكى لي أبو عمر محمد بن عبدالواحد خبراً أنا أوجس منه، ولولا أنه ذكر في إسناده إسحاق بن راهَوَيه، ومحلُّه من الصدق فيما يحكيه محلّ جليل لأمسكت عن ذكره.

قال: حدّثني أبو الحسين النيسابوري عن أبيه، قال: قال إسحاق بن راهويه: قال النضر بن شميل: كان الليث رجلاً صالحاً، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين، قال: فأحبَّ الليث أن يُنفّق الكتاب كله فسمّى لسان نفسه: الخليل، فإذا رأيتَ في الكتاب «سألتُ الخليل» و«أخبرني الخليل» فيعني الخليل نفسه. وإذا قال: «قال الخليل» فإنما يعني لسان نفسه. وإنما وقع الاضطراب في الكتاب من قِبل خليل الليث لا من خليل بن أحمد[2].

وإني لفي شقاء وأنا أذهب في هذا الاضطراب وأمضي فيه فأقف على هذا الخبر نفسه ولكن الذي يرويه أبو الطيب اللغوي[3] عن شيخه أبي عمر الزاهد، ولأبي عمر غرائب في الأخبار نقف عليها في ترجمته، (قال أبو الطيب: أخبرنا أبو عمر محمد بن عبدالواحد الزاهد، قال: حدَّثني فتًى قدم

(١) أقول: ولم أجد هذا في ملخّص الكتاب لأحمد بن الحسن المعروف بالخليفة النيسابوري (ط. طهران).
(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٥٩.
(٣) مراتب النحويين ص٥٨.

علينا من خراسان، وكان يقرأ عليّ كتاب العين، قال: أخبرني عن إسحاق بن راهويه قال: كان الليث صاحب الخليل بن أحمد رجلاً صالحاً، وكان الخليل عمل من كتاب العين وحده، فأحبَّ الليث أن تنفُق سوق الخليل فصنّف باقي الكتاب... فكلّ ما كان في الكتاب من خلل فإنّه منه لا من الخليل بن أحمد).

أقول: كنت قد حدَّثت طلابي قبل سنين طويلة بهذا الاضطراب في الروايات، وأذكر أني قلت لهم أن هذا الخبر الذي ذكره أبو الطيب اللغوي يومىء إلى أنه مفتعل مصنوع قد صيغ واستفيدت موادّه من بعض ما جاء في الرواية التي أثبتها أبو أحمد العسكري. وإني لأقف عما فيه مما لا أطمئن إليه وهو يقول [أي أبو عمر الزاهد محمد بن عبدالواحد صاحب الرواية في الخبر الأول والخبر الثاني]: حدَّثني فتًى قدم من خراسان، وكان يقرأ عليّ كتاب العين، قال... ثم مضى يحشر قول إسحاق بن راهويه في الليث وصلاحه... أقول: إن «الفتى» الذي حدَّثه مجهول لا نعرفه ولم يُسمِّه، وهذا يومىء بل يشير صراحةً إلى الضعف، فلا يؤخذ به لدى نقلة الأخبار.

ثم إن حشر إسحاق بن راهويه، الرجل الجليل، في كلام يشبه الكذب يسيء إلى ما قيل عن مكانة ابن راهويه الذي زعم أن الليث من أهل الصلاح، وهو يلفّق كتاباً وينسبه إلى الخليل الذي أثنى عليه أهل الصلاح ومنهم سفيان بن عيينة كما تشير مصادر الرجال.

ولم يرد فيما رواه أبو الطيب اللغوي ذكر النضر بن شميل الذي أنكر أن يكون الخليل قد صنع كتاب العين، ولا ألمح إلى شيءٍ طوال وجوده في البصرة.

وهل لي أن أفزع إلى ما قاله الأزهري في خطبة «التهذيب»[1]، قال:

(١) خطبة «التهذيب» وهي أوّله للأزهري.

«وثبت لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي الفقيه[١]، أنه قال: كان الليث رجلاً صالحاً، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين، فأحبَّ الليث أن ينفّق الكتاب كلّه، فسمّى لسانه الخليل...» ثم أضاف الأزهري: قلت: وهذا صحيح عن إسحاق، رواه الثقات.

وأعود إلى شيء آخر قد أفسد علي السبيل إلى استجلاء هذا الأمر في قولٍ لأبي أحمد العسكري[٢]، قال: «فإني رأيت مشايخنا كالمجمعين على أن الخليل إنما عمل بعض الكتاب، وقيل: بل عمل حرف العين فقط، وأن النضر بن شميل تمّمه بخراسان، واجتمع معه الليث بن المظفّر وعليّ بن ساسان الواسطي فأضافوا إلى الكتاب ما يجوز وجملاً مما لا يجوز، رغبةً في أن يكون الكتاب كاملاً تامّاً».

لقد وسمت هذا الموجز بـ«حكاية كتاب العين» لأني لم أقف في قصة الكتاب على أخبارٍ وفوائد لم تمنحني ما أطمئن به إلى ما لديَّ من أنه «علم»، بل كنت فيه كمن يبسط «حكاية» بدت لي ذات فجوات، لقد انتهيت في بعضها إلى أنّ النضر بن شميل قد أنكر الكتاب حين ورد إلى البصرة، ثم كان لي أنه عرفه بعد رحيله إلى خراسان، وكان الخليل قد فارق الدنيا، وكان له فيه عمل أتمَّ به نقصاً وسدّ عَواراً، وكان له غير هذا كتاب هو «المدخل إلى كتاب العين» فكيف أجمع بين ما قيل من أن الليث هو الذي تمّم الكتاب وأضاف إليه وأنه «سمّى» نفسه «لسان الخليل»؟

هل لي أن أقول: إن الليث والنضر كليهما اجتمعا على إخراج الكتاب وإصلاحه والاستدراك؟

وقد أتجاوز الليث وأصحاب الخليل الذين عرضت لهم في أوّل هذه الصفحات وهم: مؤرّج السدوسيّ وعلي بن نصر الجهضمي والنضر بن

(١) هو إسحاق بن راهويه الذي ذكر في الروايتين الأولى والثانية.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٥٧.

شميل، وأذهب إلى غيرهم من رجال القرن الثالث الهجري لأبسط ما كان لهم بعد وصول نسخة العين الأولى من خراسان إلى البصرة.

لقد عرفت فيما كان من بعض قراءة في «المزهر»(١) للسيوطي أن أبا حاتم السجستاني من النحويين البصريين فيما نقل من كلام أبي عليّ القالي، أنه أنكر [كتاب العين] هو وأصحابه أشدّ الإنكار، ودفعه بأبلغ الدفع، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريئاً من الخلل سليماً من الزلل.

ولي أن أقابل هذا الإنكار من لدن أبي حاتم للكتاب برأيٍ يناقضه لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، وهو الذي أخذ عن شيخه أبي حاتم، فقد جاء أيضاً في «المزهر»: «أنه كان يرفع من قدر كتاب العين»(٢). وقد ذهبت لمصنفات المبرد ولا سيما كتاب الكامل وكتاب المقتضب فلم أجد فيهما ما يشير إلى رأيه هذا في الكتاب.

أقول: بسطت هذا التناقض أمام طلابي في الدراسات العليا لأشير إلى ما اعتورني وأنا أدرس كتاب العين. وأذكر أن طالباً عاد إلي بعد زمن وهو يحمل فائدة تتصل برأي المبرّد في كتاب العين.

لقد أورد ياقوت في معجم الأدباء(٣) أن المبرد قال: «كان سبب غناي بندار بن لزّة الأصفهاني، وذلك أني حين فارقت البصرة وأصعدت إلى سامرّاء، وردتها في أيام المتوكّل فآخيت بها بندار بن لزّة، وكان واحد زمانه في رواية دواوين شعر العرب... وأصحّ الناس معرفةً باللغة...».

أقول: وفي مقدمة محقق كتاب المقتضب(٤) «أن الخليفة العباسي المتوكّل على اللغة (٢٣٢ ـ ٢٤٧هـ) استقدم المبرّد إلى سُرَّ من رأى سنة

(١) المزهر ١/٨٤.
(٢) المزهر نفسه ١/٨٩.
(٣) معجم الأدباء ٧/١٣٠.
(٤) المقتضب ١/١٣.

٢٤٦هـ»، وأنه [أي المبرد] لقي في سامرًا بندار بن لزة الكرجي، وهذا كما نعرف أحد رواة كتاب العين كما هو مثبت في أوّل الكتاب عن الليث.

ومن هنا كان المبرد قد اطلع على كتاب العين قبل أن يرد إلى البصرة، ولم يرد عن المبرد ما كان منه في قيمة الكتاب غير عبارته التي ذكرها ياقوت.

وكأن أبا العباس أحمد بن يحيى أحد أوائل الكوفيين ورؤسائهم (٢٩١هـ) وهو خصم المبرّد في مذهبه النحوي وهو الذي أنكر كتاب «العين» ورفضه، وكأنه قد قرأه عند وصوله إلى البصرة فأخذ عليه ما وجده من الغلط. قال أبو العباس فيما حكى أبو الطيب اللغوي في «مراتب النحويين»:

«وإنما وقع الغلط في كتاب العين لأن الخليل رسمه ولم يُحشّه، ولو كان حشّاه ما بقّى فيه شيئاً، لأن الخليل لم يُرَ مثله»[(١)].

وكان من قول ثعلب فيه أيضاً «أن في «العين» حروفاً كثيرة قد أزيلت عن صورها ومعانيها بالتصحيف والتغيير»[(٢)]. وكأن أبا منصور الأزهري وأبا بكر الزبيدي قد ذهبا إلى ما ذهبا إليه معتمدين على رأي ثعلب في «الكتاب».

وكان من قول ثعلب أيضاً أن الذي حشّى الكتاب «قوم علماء إلا أنهم لم يؤخذ عنهم رواية، وإنما وُجد بنقل الورّاقين، فاختلّ الكتاب لهذه الجهة»[(٣)].

ونمضي مع الذين نقدوا «العين» فنقف على المفضل بن سلمة الكوفي المتوفى سنة (٣٩٠هـ) وهو الذي تخرّج بشيخه ثعلب، فقد ذُكر في ترجمته أنه صنّف كتابه «البارع» في نقد العين والاستدراك عليه. لقد جاء في «معجم

---

(١) مراتب النحويين ص٣٠.
(٢) معجم الأدباء ٤٤/١٧.
(٣) مراتب النحويين ٣٠، ٣١.

الأدباء»[1] أن أبا محمد بن الخشاب (المتوفى سنة ٥٦٧هـ) قال: «قرأت أنا بخط المفضل في كتابه الذي سمّاه «البارع في الردّ على كتاب العين...».

وقد جاء في ترجمة المفضل في كتب طبقات اللغويين والنحاة أن له كتابين في الردّ على الخليل، وهذا ما جاء في «الفهرست ص٨٠» لابن النديم، و«نزهة الألباء ص » للأنباري، و«معجم الأدباء ١٩/١٦٣» و«مقدمات العباب» للصغاني، و«بغية الوعاة ٢/٢٩٧». وهذان الكتابان هما «البارع في اللغة» و«الردّ على الخليل» و«إصلاح ما في كتاب العين من الغلط والمحال والتصحيف». غير أن القفطي أعاد قول أبي محمد بن الخشّاب وقال: «كتاب البارع للمفضل بن سَلَمة، وهو كتاب كبير في عدّة مجلّدات، هذّب به كتاب العين للخليل بن أحمد، وأضاف إليه من اللغة ما أمكنه. وحصلت لي منه عدّة مجلّدات عليها خطّ يوسف بن أبي سعيد السيرافي ـ رحمه الله ـ»[2]. وقد أعاد هذا ابن خلكان ولم يشر إلى أنه أفاده من «إنباه الرواة»[3].

وقد يكون عسيراً عليّ أن أجد غير القفطي قد قال: «مات قبل إتمامه فلم يخرج منه غير الهمزة والهاء والعين والحاء والغين».

وقد ردّ أبو بكر بن دريد على ما جاء في البارع، وطعن فيه[4]. وقال أبو الطيب اللغوي: أنه [أي المفضل] «ردّ شيئاً كثيراً من كتاب العين أكثره غير مردود»[5].

وقد كان لابن الخشاب شيء من هذا، فقد جاء في «معجم الأدباء»:

---

(١) معجم الأدباء ١٥/٧٠.

(٢) إنباه الرواة ٤/٦٢.

(٣) وفيات الأعيان ٧/٧٣.

(٤) معجم الأدباء ١٨/١٣٧، وإنباه الرواة ٣/٣٠٦.

(٥) مراتب النحويين ص١٥٤.

أنه قرأ «أشياء [في البارع] تدلّ على قصوره في الصناعة وضعفه في قياسها»[1].

أقول: وكأن هؤلاء الذين أبوا ما كان للمفضل بن سلمة من نقد للخليل قد ذهبوا إلى أن الخلل في العين لا يمكن أن ينسب إلاّ إلى الذين تمّموا مواد العين مستدركين ومصحّحين. لقد نال الخليل ما ناله من أولئك الذين كان لهم في كتاب العين من إضافات اندرجت في تصحيحات وإيضاحات وغيرها، ولم يكن هذا الذي دخل في الكتاب مما ارتضي لدى أهل العلم.

وكان من هذا ما عرفناه في كتاب المفضل «الفاخر» من موادَّ أخذها من «العين» ونسبها إلى الخليل[2]. وكان منها: إنما سُمِّيت بيضة الديك بيضة العقر لأنه تمتحن بها الجارية فيعلم حالها في العقر. وهذا قول لا يعقل ولا أعلم أحداً قاله غيره[3].

ثم أتجاوز القرن الثالث ورجاله من أهل اللغة الذين حفظوا للخليل مكانه، وأولئك الذين أنكروا عليه ما نُسب إليه، وأذهب إلى القرن الرابع فأجد جمهرة من اللغويين كان لكل منهم رأيه في «كتاب العين».

وسأبدأ بأبي بكر بن دريد فأقول:

لقد مرّ بي وأنا أبسط «حكاية العين» أن ابن دريد أفاد من النسخة الأولى التي جيء بها إلى البصرة، فأفاد شيئاً منها في موادّ الجمهرة، ثم تابع طريقة «العين» في درج المواد متابعاً مخارج الحروف، وأنه وقف من الذين أنكروا العين موقف الرادّ والرافض.

ولكني وجدت في ابن درستويه (المتوفى سنة ٣٤٧هـ) خير من نافح

---

(١) معجم الأدباء ١٥/٧٠.

(٢) انظر: الصفحات ١٨٨، ٢٧٨، ٢٩٥.

(٣) أقول: وهذا في كتاب العين ١/١٥٠.

عن «العين» وصوَّب نسبته إلى الخليل بن أحمد. ومما لا شك فيه أنه وقف على شيءٍ من الخلل فيه، ولكن ذلك لم يدفعه إلى إنكاره فيذهب مع جمهرة المنكرين الرافضين.

لقد كان لي عناية خاصة بابن درستويه[1] الذي كان له انصراف إلى اللغة، وعرفت من سيرته أنه أخذ العين رواية عن عليّ بن مهدي الكسروي في أصبهان. وكان صاحبنا قد رحل عن فارس إلى بغداد، وكأني أسترجح رحلته هذه بعد سنة ٢٨٣هـ. وقد لزم المبرّد وتخرَّج به في العربية، وإذا كانت وفاة المبرد سنة ٢٨٥هـ، فذلك يعني أنه لزم شيخه قرابة سنتين.

لقد وجد ابن درستويه، وهو في بغداد، كتاب المفضّل بن سلمة «البارع» وما فيه من الطعن والردّ على الخليل، وما قيل فيه من قصور في الصناعة وضعف في القياس كما ورد في «معجم الأدباء»[2]، فكان منه أن صنّف كتابين في هذا، وهما كما ذكر القفطي[3]:

١ - ردّ على المفضّل في الردّ على الخليل.

٢ - الانتصار لكتاب العين وأنه للخليل.

وقد أشار القفطي إلى الكتاب الثاني فقال في الكلام على «العين»:

«وأما كتاب العين فقد اختلف الأئمة فيه، فمنهم من ينسبه إليه، ومنهم من يحيل نسبته إلى الخليل. وقد استوفى ابن درستويه الكلام في ذلك في كتاب له مفرد لهذا النوع، ملكته بخط تيزون الطبري، وهو تصنيف مفيد»[4].

---

(١) إن هذه العناية كانت لي في الإشراف على رسالة لنيل درجة الماجستير موضوعها «تصحيح الفصيح»، وقد طبعت، ولم يشأ صاحبها أن يشير إلى أن كتابه كان رسالة للماجستير.

(٢) معجم الأدباء ١٥/٧٠.

(٣) إنباه الرواة ٢/١١٣، ١١٤.

(٤) المصدر السابق ١/٣٤٣.

أقول: والكلام كثير في أمر نسبة العين، وما كان للخليل فيه، وكنت عرضت لما ذكره ابن النديم[1] عن ابن درستويه عن علي بن مهدي الكسروي عن أحمد بن منصور الزاج عن الليث قال فيه: «كنتُ أصير إلى الخليل بن أحمد فقال لي يوماً: لو أنّ إنساناً قصد وألّف حروف أ ب ت ث على ما أمثّله لاستوعب في ذلك جميع كلام العرب، وتهيّأ له أصل لا يخرج عنه شيء».

وكأني أذهب هنا، بعد أن عرضت لهذا في أوّل هذا الموجز، إلى أن الخليل كان له القاعدة والأصل وما يلحق بهذا من إضافات، ثم إن فيما ذكره ابن النديم من كلام ابن درستويه عن الليث يشير صراحةً إلى ما كان من نصيب الليث في الكتاب، فكيف لنا أن نرى ابن درستويه يغفله فيذهب إلى غيره كما يشير عنوان كتابه الثاني الذي صنّفه دفاعاً عن الكتاب وعن صاحبه الخليل؟

وأتجاوز أولئك وأذهب إلى الذين أنكروا كتاب العين وذهبوا إلى الطعن في مادته، ومن هؤلاء: أبو منصور الأزهري، وأبو بكر الزبيدي، وأبو الفتح عثمان بن جنّي. لقد ذهب هؤلاء أيضاً إلى إنكار نسبة «العين» إلى الخليل، وخالف هؤلاء أبو علي الفارسي، ولا أدري كيف كان هذا؟

وأبدأ بالأزهري الذي نسب في معجمه «التهذيب» ما أفاده من «العين» إلى الليث، وكأنه أنكر أن يكون ما أفاده للخليل بن أحمد. لقد أشار الأزهري في «التهذيب»[2] في مواضع عدة إلى أن المواد كانت لمن تصدّى للكتاب فعمل على تحشيته. لقد قابل الأزهري بين نسخ الكتاب التي اقتناها فوصل في علمه أن حشو الكتاب ليس للخليل وهو صاحب الرسم والفكرة. فأما المادة اللغوية ففيها الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والتناقض

(١) الفهرست ص٤٨ وعن هذا ما جاء في معجم الأدباء ١٧/٥١.

(٢) انظر التهذيب ٣/٢٦٤، و٤/٤١٤، و٦/٢٧١، و١١/٢٧٦.



والاضطراب، والخلط والتصحيف والتحريف. وهذا مما لا يمكن أن ينسب إلى الخليل.

وقال الأزهري في فاتحة «التهذيب» وقد أشار إلى الليث ونسبه إلى طبقة أهل المعرفة الذين «اتّسموا بسمة المعرفة وعلم اللغة، وألّفوا كتباً أودعوها الصحيح والسقيم، وحشّوها بالمُزاد والمفسَد والمصحّف والمغيّر الذي لا يتميّز ما يصحّ منه إلا عند النقّاب المبرّز والعالم الفطن لنحذّر الأغمار اعتماد ما دوّنوا والاستقامة إلى ما ألّفوا».

ثم قال: «فمن المتقدّمين الليث بن المظفّر الذي نَحَل الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملةً ليُنفِّق باسمه ويرغّب فيه مَن حوله» واستظهر بروايات تؤيد ما هو فيه.

ثم قال بعد ذلك: «قلت: وقد قرأت كتاب العين غير مرّة، وتصفّحته تارة بعد تارة، وعُنيت بتتبّع ما صحِّف وغيِّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصحة فيه، وبيَّنتُ وجه الخطأ، وذلك في موضع الصواب منه. وسنقف على هذه الحروف إذا تأمَّلتها في تضاعيف أبواب الكتاب، ونحمد الله إذا أنصفت على ما أفيدك فيها، والله الموفِّق للصواب ولا قوّة إلاّ به»(١).

وأظل مع الأزهري في «التهذيب» وقد أكثر الإفادة من «العين» وهو يقول: وقال الليث، فأجده يقول في الموضع نفسه من «الكتاب»:

«وأمّا ما وجدته فيه صحيحاً، ولغير الليث من الثقات محفوظاً، أو من فصحاء العرب مسموعاً، ومن الريبة والشكّ لشهرته وقلّة إشكاله بعيداً، فإني أعزيه(٢) إلى الليث بن المظفّر وأؤديه بلفظه، ولعلّي قد حفظته لغيره في عدّة

(١) التهذيب ١/٢٨، ٢٩.

(٢) أقول: وعزا يعزو ويعزي لغتان.

كتب فلم أشغل بالفحص عنه لمعرفتي بصحته، فلا تشُكَّنّ فيه من أجل أنّه زلّ في حروف معدودة هي قليلة في جنب الكثير الذي جاء به صحيحاً، وأحمدني على نفي الشبه عنك فيما صحّحته له، كما أحمدني على التنبيه فيما وقع في كتابه من جهته أو من جهة غيره ممن زاد ما ليس منه.

ومتى ما رأيتني ذكرتُ من كتابه حرفاً وقلتُ: إني لم أجده لغيره فاعلم أنه مريب، وكن منه على حذرٍ وافحص عنه، فإنْ وجدتهُ لإمام من الثقات الذين ذكرتهم في الطبقات فقد زالت الشُّبَه، وإلاّ وقفت فيه إلى أن يَصحّ أمره».

وقال أيضاً وهو يبسط طريقته ومنهجه في «التهذيب»:

«ولم أرَ خلافاً بين اللغويين أن التأسيس المجمل في أوّل كتاب العين لأبي عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد، وأن ابن المظفّر أكمل الكتاب عليه بعد تلقّفه إيّاه من فيه...»[1].

أقول: وليس للأزهري، وقد اطمأنّ إلى حقيقة ما كان للخليل بن أحمد، وما هو لصاحبه الليث، إلا أن ينسب ما أخذه من الكتاب إلى الليث، ولم يذكر الخليل إلا حين عرض لمخارج الحروف وأحيازها مما هو في تأسيس الكتاب.

وكان لي أن غبرت عدة شهور أستقري المواضع التي كان للأزهري فيها إشكال وهو يعرض لشيءٍ ذكره الليث وزعم أنه للخليل فوجدت أنه قد تردّد في مواضع فقال:

«ولم أسمعه لغيره»[2]، أو «لم أسمع لغير الليث وأرجو أن يكون أخذه من الثقات»[3]، أو «لا أحفظه لغيره وأرجو أن يكون صحيحاً»[4]، أو

(١) التهذيب.

(٢) المصدر نفسه ١/١٢٢.

(٣) المصدر نفسه ١٠/٣٣٩.

(٤) المصدر نفسه ٧/٢٠٧، ٦٢٩.

«فإني لا أحفظها لغير الليث، ولا أدري أهي لغة حفظت عن العرب أم العين تصحيف والله أعلم»[1]، أو «هذا حرف مريب ولا أحقّه»[2].

وقد يتجاوز هذا التردّد والشك فيقطع بقوله ويشير إلى خطأ ما ذكره الليث، فقد قال مثلاً:

«قلتُ أنا جميع ما قاله الليث في (الوعيق) و(الخقيق) خطأ، لأنّ الوعيق...»[3]، وقد يتجاوز هذا ويقول: «وهذا غلط بل تصحيف منكر»[4]، أو «وقال الليث: «الحَفّة» خرقة تلبسها المرأة فتغطّي رأسها، قلتُ: هذا حاقّ التصحيف الوحشي»[5]، أو «قلت: هذا التفسير «للقُتار» من أباطيل الليث»[6]، أو «قلتُ: وهذا حاقّ التصحيف الذي يستحيي من مثله من ضعفت معرفته فكيف الذي يدّعي المعرفة الثاقبة»[7].

أقول: إن التصحيف الذي أشار إليه الأزهري في «الجَدّاد» صاحب الحانوت الذي يبيع الخمر. والصواب هو «الحَدّاد» بالحاء المهملة.

وقد استقرى الأزهري نسخة العين وأطال استقراءه وتبيّن كما أشار إلى عيوبها فقال:

---

(١) التهذيب ١/١٢٤.
(٢) المصدر نفسه ١/١٤٧.
(٣) المصدر نفسه ٣/٣١، أقول: وفي هذا الموضع من «التهذيب»: وقال الليث: يقال منه: وَعَق يعِق، وهو صوت يخرج من حياء الدابّة إذا مشت، قال: وهو الخقيق من قُنب الذكر.
أقول: وقول الليث هذا غير بعيد عن قول ابن الأعرابي وهو من متقدّمي اللغويين.
(٤) المصدر السابق ٣/١١٥.
(٥) المصدر نفسه ٣/٤٤٨.
(٦) المصدر نفسه ٩/٥٠. أقول: لم يتبين من مراجعة التهذيب في «القتار» شيء من أباطيل الليث.
(٧) المصدر نفسه ١٠/٤٦٤.

«قلت: وهذه الحروف وما شاكلها أراه منقولة من صحف سقيمة إلى كتاب الليث وزيدت فيه، ومن نقلها لم يعرف العربية فصحَّف وغيّر فأكثر، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل»[1].

وقد كان من استقرائه للعين أنه اضطر إلى أن يأتي بشيء للّيث رضيه واستحسنه وقدَّمه على غيره من كبار اللغويين، فقال مثلاً:

«قلتُ: وقول الليث في «المعرَّص» أعجب إليّ من قول الفراء»[2].

أو «قلتُ: فرَّق الليث بين «الحزيم» و«الحيزوم»، ولم أرَ لغيره هذا الفرق، وقد استحسنتُه له»[3].

أو «قلتُ: جوّد ابن المظفّر في تفسير الوحشيّ والإنسيّ، ووافق قول أئمتنا المتقنين»[4].

أو «قلتُ: وهذا صحيح من قول الخليل، وهو كما حكاه الليث»[5].

أو «وهذه الحروف ذكرها الليث في كتابه وهي كلها صحيحة»[6].

---

(١) التهذيب ١٥١/٧.
أقول: ومثل هذا قول الأزهري: «وهذا تصحيف قبيح من الليث أو ممن زاده في كتابه». وقد رجعت إلى التهذيب ثانية لأرى حقيقة التصحيف وهو في قول الليث «وَدِينٌ أي مودون أي مبلول من ودَنْتُه أَدِنُه وَدْناً إذا بللته، والواو فاء الفعل، وهي أصلية وليست بواو العطف، ولا يعرف «الدِّين» في باب الأمطار. قال الأزهري: وهذا تصحيف...

(٢) المصدر نفسه ٢١/٢.
أقول: و«المعرّص» هو «المقطّع» أي اللحم يُلقَى على الجمر، كذا قال الفراء، وقول الليث غير هذا. انظر «التهذيب» ٢١/٢.

(٣) المصدر نفسه ٣٧٦/٤.

(٤) المصدر نفسه ١٤٤/٥.

(٥) المصدر نفسه ٤٣٦/٣ أقول: قال الأزهري: وكلما قال [أي الليث] قلتُ للخليل فقال، أو قال: سمعت الخليل بن أحمد لا تدليس فيه، وإذا قال: قال الخليل ففيه نظر...

(٦) المصدر نفسه ١٩٠/١٣.
أقول: والكلام على «الفِزْر» من الضأن، و«الفِزْرة»...



أقول: وهنا أفيد أن الأزهري كان قد أقرّ أن شيئاً من موادّ العين قد كان ذكرها الخليل، وإن كان قد نسب «العين» إلى الليث.

ومن المفيد في «حكاية كتاب العين» أن نذهب بعيداً عن البصرة وبغداد وخراسان لنواجه كتاب العين في الأندلس فنجد أبا بكر الزبيدي(١) من رجال القرن الرابع الهجري معنياً بكتاب العين. وكأنه قد وجد فيه شيئاً لا يمكن أن يكون من كلام الخليل بن أحمد لما عرض له من الخطأ والخلل، فعمد إلى اختصاره فكان له كتاب سمّاه «مختصر العين»(٢) فقال في صنعته:

«بأن تؤخذ عيونه ويلخَّص [كذا](٣) لفظه، ويُحذَف حشوه، وتسقط فصول الكلام المتكرّرة فيه، لتقرب بذلك فائدته وليسهل حفظه، ويخفّ على الطالب جمعه...

ومذهبنا أن نصلح ما ألفيناه مختلاً في الكتاب، وأن نوقع كل شيءٍ منه مواقعه، ونضعه في بابه إن شاء الله. ونحن نربأ بالخليل عن نسبة هذا الخلل إليه... بل نقول: إن الكتاب لا يصحّ به ولا يثبت عنه... وأكبر الظن أن الخليل سبّب أصله ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل

---

(١) وأبو بكر الزبيدي، محمد بن الحسن بن عبيدالله الأندلسي الإشبيلي: عالم باللغة والأدب، توفي سنة ٣٧٩.
ألّف: الواضح في النحو، وطبقات النحويين واللغويين، ولحن العامّة، ومختصر العين.

(٢) أقول: وكأن الأندلسيين سعوا إلى أن يدخلوا ميدان التصنيف وينافسوا أهل المشرق فكان لنا في التراث اللغوي مصنفات ابن سيده التي أربى فيها على المشارقة، وكان لنا ما تركه ابن السيد البطليوسي في تصحيحه واستدراكه وشرحه وغيرهما من المشاهير.
وكنت قد بسطت هذه الفوائد لطلاب الماجستير منذ ما ينيف على ربع قرن في بغداد فوقفت على الجزء الذي طبع في المغرب الذي أخرجه علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي سنة ١٩٦٤. وقد بلغني أن أحد طلابنا هو الدكتور صلاح مهدي الفرطوسي قد عاد إلى هذا الجزء ونشره في بغداد.

(٣) أقول: كأن الصواب: ويخلّص.

كماله فتعاهد إتمامه مَن لا يقوم في ذلك مقامه»[1].

. وقد أثبت السيوطي في «المزهر» أن لأبي بكر كتاباً دعاه «استدراك الغلط المواقع في كتاب العين»[2].

وقد ظهر في المغرب شيء من هذا في ثلاث قطع من الأصل مع فاتحة للكتاب.

أقول: وهذا الكتاب الذي انفرد بذكره السيوطي (المزهر ١/٧٩) من الكتب المفقودة، ولكن السيوطي ذكر مقدّمته كما ذكر باختصار اعتراضات الزبيدي واستدراكاته على «العين».

والزبيدي في مقدّمته يبرّىء نفسه أن يكون قد قصد الخليل في اعتراضاته واستدراكاته فقال كما ذكر السيوطي: «أوَليس من العجب والنادر الغريب أن يتوهّم علينا مَن به مسكة من نظر أو رَمَق من فهم تخطئة الخليل في شيءٍ من نظره، والاعتراض عليه فيما دقّ أو جلّ من مذهبه، والخليل بن أحمد أوحد العصر وقريع الدهر... ولو أن الطاعن علينا يتصفح صدر كتابنا «المختصر من كتاب العين» لعلم أنّا نزَّهنا الخليل عن نسبة المحال إليه ونفينا عنه من القول ما لا يليق...»[3].

وأعود إلى ما كان للزبيدي من آراء ذهب بها إلى إنكار «العين» وأمر نسبته إلى الخليل، وهذه هي كما ذهب نفر من أصحاب الخليل الذين أنكروه وطعنوا في روايته فقال:

١ - إن الكتاب لا يصحّ له ولا يثبت عنه، فقد كان جلّة البصريين

---

(١) مختصر العين (المقدمة).

(٢) أقول: وهذا الكتاب الذي انفرد السيوطي بذكره قد وقع على شيء منه عبدالغني الودغيري ونشر هذا الذي وجده في كتاب له هو «المعجم العربي في الأندلس» (ط. دار المعارف بالرباط سنة ١٩٨٤).

(٣) المزهر ١/٨٠، ٨٣.



الذين أخذوا عنه من أصحابه وحملوا علمه عن رواته ينكرون هذا الكتاب ويدفعونه، إذ لم يرد إلاّ عن رجل واحد غير مشهور من أصحابه[1].

٢ ـ ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخّرين، والاستشهاد بشيءٍ من شعر المحدثين كما أثبت السيوطي في المزهر[2]، وفيه يضرب الزبيدي مثلاً على ذلك ما في نسختي القاضي منذر بن سعيد البلوطي وقاسم بن ثابت من النقل عن أبي عبيد القاسم بن سلام وابن الأعرابي والأصمعي وغيرهم.

٣ ـ وذهب الزبيدي إلى «أن جميع ما فيه من معاني النحو إنما هو على مذهب الكوفيين»[3]، وضرب مثلاً على ذلك مخارج الحروف واختلافها عما ذكره سيبويه عن الخليل في «الكتاب» وإدخاله الرباعي المضاعف في باب الثلاثي المضاعف.

٤ ـ وقد يكون للزبيدي رأي أخير هو لو أن الكتاب للخليل لما أعجزه ولا أشكل عليه تثقيف الثنائي الخفيف من الصحيح والمعتلّ، والثنائي المضاعف من المعتلّ، والثلاثي المعتلّ بعلّتين، ولما جعل ذلك كله في باب سماه اللفيف فأدخل بعضه في بعض وخلط فيه خلطاً...[4].

وكأنّ الزبيدي أراد أن يبرِّىء الخليل عن الخلل الذي وقع في «العين» فقال في هذا أن الخليل: «سبّب أصل كتاب العين ورام تثقيف كلام العرب فيه، ثم هلك عنه قبل كماله فتعاطى إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع والخطأ الموجود فيه».

---

(١) مختصر العين ص٨.

(٢) المزهر ١/٨٣.

(٣) المصدر نفسه ١/٨٥.

(٤) أقول: وقد أثبت السيوطي في المزهر ١/٨٥: إن الذي في «العين» إنما هو على مذهب الكوفيين وهو مخالف لما ذكره سيبويه في كتابه عن الخليل الذي تبعه البصريون.

وقد أثبت أنا جميع هذا في هذا الموجز.

غير أني أتوقف في بعض الرجال في القرن الرابع ومنهم أبو علي الفارسي[1] فما أراني فيه بشيءٍ يتصل بما أنا فيه من «حكاية كتاب العين»، وليس لي في هذا ما أستطيع القول فيه إلا ما كان لي وأنا أعرض لرأي ابن جني في كتاب العين، وسأشير إلى هذا الذي أفاده ابن جني، ولا أراني أحمل ما أومأ به في «الخصائص» فأرى فيه إنكاراً واضحاً لأبي علي لكتاب العين.

قلت: لقد توقّفت لدى أبي علي الفارسي وليس ما أطمئن به في سكوته عما قيل في «كتاب العين»[2] ولا أدري كيف كان ابن جني أبو الفتح[3] الذي أخذ عن شيخه الفارسي وعاصره ذا رأيٍ صريح في «الكتاب»، وكأنه استوعب آراء المنكرين الطاعنين، ولا أستبعد أنه اكتفى بذلك بل أراه قد رأى الكتاب وتقرّاه ووقف على عواره فقد قال:

«وأما كتاب العين ففيه من التخليط والخلل والفساد ما لا يجوز أن يحمَل على أصغر أتباع الخليل، فضلاً عن نفسه، ولا محالة أن هذا تخليط لحق هذا الكتاب من قِبَل غيره - رحمه الله - وإن كان للخليل فيه عمل فإنما

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي، أبو عليّ المتوفى سنة ٣٧٧هـ. من أكابر النحويين. انظر: إنباه الرواة ٢٧٣/١، المزهر ٤٢/٢، طبقات النحويين للزبيدي ص١٣٠، نزهة الألباء ص٢٣٢ - ٢٣٣.

(٢) قلت: ليس لي أن أقطع بأن أبا علي الفارسي لم يكن قد عرف «العين»، وقد يكون لي أن أذهب إلى أنه رأى الثقات من أهل العلم قد أنكروه فاكتفى بهم. واستظهر على هذا بما أشار إليه ابن جني من أنه رأى في «البغداديات» لأبي علي قوله: «ذكر سيبويه قولهم «مرعزاء» وحكم بزيادة الميم منها، وذكر صاحب العين قولاً خالف قول سيبويه فيه. ونحن نذكر ما قال [أي صاحب العين] ونبيّن فساده».
أقول: وهذا يدلّ على أن أبا علي كان من المنكرين لما ورد في كتاب العين. ثم إن قوله «صاحب العين» يشير إلى أنه استبعد نسبته إلى الخليل.

(٣) أقول: كأن ابن جني تحقّق إنكار شيخه أبي عليّ للكتاب.

هو أنه أومأ إلى عمل هذا الكتاب إيماءً، ولم يَلِه بنفسه، ولا قرّره ولا حرّره، ويدل على أنه قد نحا نحوه أني أجد فيه معاني غامضة ونزوات للفكر لطيفة، وصنعةً في بعض الأحوال مستحكمة»[1].

وكان لي من استقرائي أن وقفت على «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف» لأبي أحمد العسكري، وهو من رجال القرن الرابع الهجري، قد تابع المنكرين، وكأنه ليس من اللغويين الذين أطالوا النظر في صفحات كتاب العين ولكنه اطمأن إلى ما ذهبوا إليه، لقد جاء في كتابه قوله:

«ما وهم فيه الخليل بن أحمد في كتاب العين إن كان عَمِلَه، فإني رأيت مشايخنا كالمجمعين على أن الخليل إنما عمل بعض الكتاب، وقيل: بل عمل حرف العين فقط، وأن النضر بن شميل تمّمه بخراسان، واجتمع معه الليث بن المظفّر وعليّ بن ساسان الواسطي، فأضافوا إلى الكتاب ما يجوز وحملا مما لا يجوز رغبةً في أن يكون الكتاب كاملاً تامّاً»[2].

وإذا كان لي أن أجعل أبا أحمد العسكري مع جملة من أنكر كتاب العين وطعن في نسبته فإني أراه ممن شملتهم دعوة الإنكار، وقد أضاف إلى الذين شاركوا في إتمام العين علي بن ساسان الواسطي، وهذا مما انفرد به العسكري ولم أجده مذكوراً في تاريخ الكتاب.

قلت: لقد تابع العسكري دعوة المنكرين والطاعنين في «العين» وصاحبه، وإن كنت أسترجح أنه لم يستقر الكتاب.

ويمضي أبو أحمد العسكري في إفادته مما عُرف عن العين ومما قيل فيه، فقال:

«ومما يدلّ على هذا استشهاد [الذين تمّموا العين] بأشعار المولّدين

---

(١) الخصائص لابن جني ٣/٢٨٨.

(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٥٧.

مما لم يكن الخليل يلتفت إليه ولا يستشهد بمثله. وقد علّمت في (العين والحاء والراء) وغيرها على أكثر من أربعين بيتاً للمحدَثين مثل سليمان بن يزيد العدَويّ وصالح بن عبدالقدّوس وسابق [البربريّ] وبشار ومَن في طبقتهم، بل وجدت فيه من شعر أبي دلامة والحسن بن هاني، وهذا أدلّ دليل على أن الكتاب مُفسَد مزيد عليه»[1].

وهو في كل ما كان لديه عن الكتاب ينسبه إلى الذين صنعوه وتمّموه، فقد أشار إلى التصحيف والتحريف في العين وقد أفادها من ابن دريد قراءةً فقال فيها: «ممّا لا يذهب مثله على الخليل»[2]، ثم ذكر في هذا قول ابن دريد له: «لا تنظر إلى ما في كتاب الخليل في باب السين... فإنّ ذلك غلط من الليث على الخليل»[3].

وأرى لابن دريد[4] الذي أدرجه الدارسون مع المدافعين عن كتاب العين نظراً خاصاً، إنه لم يُغفل ما عرض للكتاب من خلل، ولكنه لمح فيه الكثير من أصالة الخليل فقال:

«وقد ألّف أبو عبدالرحمٰن الخليل بن أحمد الفرهودي ـ رضوان الله عليه ـ كتاب «العين» فأتعَبَ من تصدّى لغايته وعنّى مَن سما إلى نهايته. فالمنصب له بالغَلَب معترف والمعاند متكلّف، وكلّ من بعده له تَبَع أقرَّ بذلك أم جحد. ولكنه ـ رحمه الله ـ ألّف كتاباً مشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدّة أذهان أهل دهره»[5].

(١) شرح ما يقع في التصحيف والتحريف ص٥٨.
(٢) المصدر نفسه ص٥٩.
(٣) المصدر السابق ص٥٩.
(٤) أقول: ولد ابن دريد سنة ٢٢٣هـ وتوفي سنة ٣٢١هـ كما في ترجمته في المصادر المختلفة، فهل أراني أفترض أنه رأى النسخة الأولى التي حملت من خراسان سنة ٢٤٨هـ؟
(٥) الجمهرة ١/٣.



وكأن ابن دريد، وقد استبعد ما عرض من الخلل لكتاب العين، قد ذهب إلى أن التصحيف والخلل كان من صنع الليث. وقد صنّف كتاباً في هذا استدراكاً على العين[1]، أخذ منه العسكري في كتابه الذي أشرنا إليه وهو «شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف»[2]، كما أفاد حمزة الأصفهاني في كتابه «التنبيه على حدوث التصحيف»[3].

ذكر أبو أحمد العسكري في كتابه قول ابن دريد:

«لا تنظر إلى ما في كتاب الخليل في باب السين غير المعجمة، فقال: سَدَف في معنى شدف، فإن ذلك غلط من الليث على الخليل»[4].

قلت: لقد استقرى ابن دريد نسخة العين التي وصلت إلى العراق فقال في «الجمهرة»[5]: «الزَّخْك بمعنى الدنوّ... وأهمل الخليل هذه الكلمة، وأحسبه غلطاً من الليث».

وأظل في «الجمهرة» فأرى الأصل (ب ع ث) قال: «ويوم بعاث يوم معروف، وذكر عن الخليل بالغين معجمة، ولم يسمع من غيره. قال أبو بكر: وليس هذا صحيحاً عن الخليل أيضاً»[6].

وجاء في «الجمهرة» أيضاً في الأصل (د ق ش) قوله:

«زعموا أن الخليل سأل أبا الدقيش: ما الدقيش؟ فقال: لا أدري، إنما هي أسماء نسمعها، نُسمَّى بها ولا نعرف معانيها. وهذا غلط وادّعاء على

(١) الفهرست ص٤٩.
(٢) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٦٠، ٦٨.
(٣) التنبيه على حدوث التصحيف ص٧٥.
(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٦٢.
(٥) الجمهرة ٢/١٤٩.
(٦) المصدر السابق ١/٢٠١.

أبي الدقيش، وكيف يخفى على أبي عبدالرحمٰن ـ نضّر الله وجهه ـ مثل هذا وقد سمع العرب سمَّت دقشاً ودقيشاً. . .»[1].

وإني لأذهب إلى إدراج ابن دريد مع الذين أنكروا العين وطعنوا في نسبته إلى الخليل، مع علمي أنه صرح في نسبته إلى الخليل وأشاد بعلم الخليل وأصالته اللغوية في «مقدّمة» الجمهرة. وأن موقفه الأول هذا لا يعني أنه يغفل النظر عن الخلل الذي عرض للعين، بل إنه وقف عليه ووجد له مخرجاً في نسبة ما كان من هذا إلى الليث الذي انفرد برواية العين.

وأظلّ مع النفر الذي كان له في كتاب العين رأي فأقف على أبي علي القالي (المتوفّى سنة ٣٥٦هـ) فأجد السيوطي[2] يذكر شيئاً لأبي بكر الزبيديّ[3] تلميذ أبي علي القالي يتحدث عن شيخه القاليّ جاء فيه:

«وحدّثنا إسماعيل بن القاسم البغدادي، قال: لما ورد كتاب العين من بلد خراسان زمن أبي حاتم، أنكره أبو حاتم وأصحابه أشدّ الإنكار ودفعه بأبلغ الدفع، وكيف لا ينكره أبو حاتم على أن يكون بريئاً من الخلل، سليماً من الزلل، وقد غبر أصحاب الخليل بعد مدة طويلة لا يعرفون الكتاب ولا يسمعون به. . . فما علمنا أحداً منهم نقل في كتابه عن الخليل من اللغة حرفاً».

غير أني أجد الزبيدي في «البارع»[4] يذهب إلى شيء آخر يناقض قوله الذي أثبته السيوطي. لقد جاء في مقدمة البارع التي حرّرها محقق الكتاب الدكتور هاشم الطعان ما يفيد أن الخليفة الأندلسي طلب من أبي بكر

---

(١) الجمهرة ٢/٢٦٩.

(٢) المزهر ١/٨٣ ـ ٨٥.

(٣) جاء هذا في أوّل كتاب الزبيدي كما أشار السيوطي وهو «استدراك الغلط الواقع في كتاب العين».

(٤) مقدمة محقق كتاب البارع ص٦٥.



الزبيدي أن يقابل بين نسخ العين ليقيم منها نسخة يعتمدها.

فهل لي أن أقول: إنه ـ أي الزبيدي ـ بعد استقرائه للنسخ وجد شيئاً أو أشياء دفعته إلى أن يكون له قبول للكتاب، وأنه نسبه إلى صاحبه الخليل؟

أقول: ولا أراني أميل إلى أن الزبيدي قد غيَّر ما كان له في الكتاب، فقد أجد في «البارع»[1] في الأصل (ص م غ) قوله:

«وقال أبو علي: لست من هذا الحرف على ثقة، فإنّي لم أجده إلاّ في كتاب العين». وكأن أبا علي لم يطمئن إلى ما في كتاب العين، وكان بسبب هذا أنه لم يحمله مع الكتب التي حملها من المشرق إلى الأندلس.

وأتحوّل إلى أحمد بن فارس (المتوفَّى سنة ٣٩٥هـ) الذي ذكر كتاب العين وأخذ منه في كتبه على تردّده وشكّه فيما أخذ، فقد قال في «الصاحبيّ»:

«وأما الكتاب المنسوب إلى الخليل وما في خاتمته من قوله: «هذا آخر كلام العرب»، فقد كان الخليل أورع وأتقى لله ـ جل ثناؤه ـ من أن يقول ذلك». وقد أثبت في هذا الموضع آراء أصحاب الخليل في زهده واستقامته فأضاف «قلنا: فهذا مكان الخليل من الدين، أفتراه يقدم على أن يقول: «هذا آخر كلام العرب»؟

ثم إن في الكتاب الموسوم به من الإخلال ما لا خفاء به على علماء اللغة. ومن نظر في سائر الأصناف الصحيحة علم صحة ما قلناه»[2].

ولابن فارس كتاب معروف هو «مجمل اللغة» ذكر فيه كتاب العين

---

(١) البارع ص٢٧٠.

(٢) الصاحبي ص٤٧ ـ ٤٨.

وقال عنه «الكتاب المنسوب إلى الخليل أو الكتاب الذي يقال إنه للخليل»[١].

وهو في المجمل يصل في رواية الكتاب إلى الليث، وهذه السلسلة نجدها في كتاب العين، وكنا أشرنا إلى أن الكثير من رجالها لم يكونوا معروفين. وهو يذكر أولئك الذين نقلوا الكتاب في معجمه الآخر الموسوم بـ«مقاييس اللغة»[٢].

لقد لمح ابن فارس أن رواة الكتاب من المجاهيل[٣]، وكأن هذا كان سبب تشكُّكه في نسبته إلى صاحبه وهو الخليل، وقد ذكر هذا وأشار إلى اضطراب نسخته فقال: «وفي نسختي من كتاب العين أن السين والجيم والدال مهمل، فلا أدري أسقط من كتابي أم خفي على مؤلفه، والكلمة صحيحة لا شك فيها»[٤].

وأمضي مع رجال القرن الرابع من اللغويين الذين عرفوا «الكتاب» فأجد الصاحب بن عبّاد (المتوفى سنة ٣٨٥هـ) في كتابه «المحيط في اللغة» الذي لم يذكر فيه صاحبه كتاب العين، ولكني أجد عبارة «العين» في أصول كثيرة، كما أجد غيرها مما لم أعرفه في العين. فهل لي أن أقول: إنه أفاد من «العين» عن طريق مصدر آخر، وهل لي أن أرى أنه أفاد منه، وقد عرفت نسخ الكتاب ولكن قيل فيه ما قيل من أمر إنكاره والطعن فيه؟ وقد كان لي أن وقفت على شيء منه أشار فيه إلى «العين» وهو قليل[٥].

---

(١) انظر المجمل ١/١٤٥، ١/٣٣٩، ١/٣٣٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة ١/٤.

(٣) قلت: إن رواة الكتاب من المجاهيل سوى بندار بن لزّة الكرجي، وكنت ذكرت هذا في أوّل هذا الموجز.

(٤) مجمل اللغة ٣/١٩٨.

(٥) ومن هذا ما ذكره في (العشم) الذي هو «الطمع» قال الصاحب: عن أبي سعيد، وأضاف: وحكاه الخليل بالسين غير معجمة. المحيط في اللغة ١/٣٣٧.

لقد كان لي أن قرأت مقدمة «المحيط»[(١)] للصاحب فوجدت المحقق للكتاب يشير إلى الخارزنجي الذي كان له «تكملة كتاب العين» وقد ضمّنه صاحبه ما استدركه على الخليل. غير أني وجدت الأزهري في «التهذيب» قد أنكر على الخارزنجي أنه أثبت في مواد كتابه شيئاً لم يكن له فيه سماع من أهل العلم وكان قد نسبه إلى الأوائل من علماء اللغة[(٢)].

غير أني أجد الأجزاء التي نشرت من كتاب «المحيط في اللغة» قد اتبع فيها الصاحب بن عباد طريقة الخليل في الاعتماد على مخارج الأصوات.

ومن المفيد أن أختم ما كان لي من آراء اللغويين الذين عرفوا «العين» فأثبت ما كان لإسماعيل بن حمّاد الجوهري (المتوفى سنة ٣٩٦هـ) مع هذا الكتاب فأقول: إنه نسب في أصول موادّه شيئاً إلى الخليل ولم يذكر الليث كما فعل الأزهري مثلاً.

أقول: وكأنه لم يرد أن يدخل في معمعان هذا الأمر لمعرفته وشيوعه، ولأنه آثر الإيجاز في التصنيف وأراد أن يثبت في «صحاحه» ما اطمأنّ إلى صحته. ولكني وقفت على بعض هذا، وهو في سعيه لإثبات ما صحّ لديه، في قوله في (ش د ف):

«الشدف، بالتحريك، الشخص، والجمع الشدوف. وهذا الحرف في كتاب العين بالسين غير معجمة. قال ابن دريد: هو تصحيف»[(٣)].

ولا بد من الإشارة إلى القليل الذي أورده الجوهري وهو يومىء إلى

---

(١) محقق الكتاب هو الشيخ محمد حسن آل يسن، فقد نشرت وزارة الثقافة والإعلام في بغداد للمحقق ثلاثة أجزاء من المحيط سنة ١٩٧١ و١٩٧٥ و١٩٨١. وكان المحقق قد أشار في مقدمته إلى الخارزنجي وما كان منه.

(٢) انظر مقدمة الشيخ محمد حسن آل ياسين ١/ ٢٠.

(٣) انظر: (شدف) في «الصحاح».

شكه فيما كان في «العين»، فقد أشار في «مقدمته» بقوله: «وحكي عن الخليل (حسس وزفف)، وفي قوله: «يزعم الخليل (صلف وعهق)»[1].

أقول: وهذا الذي أومأ به الجوهري إلى كتاب العين قليل في كتابه، وقد كان له أن ذكر شيئاً نسبها إلى الخليل مشيراً إلى ما ورد في كتاب سيبويه و«الغريب المصنف» لأبي عبيد.

الباب الثاني

قبل الدخول في الكتاب

كنت عرضت لما كان لدى أهل العربية من أصحاب الخليل ممّن عاصروه ومن أخذوا عنه ومَن خلفهم، وبسطت أنهم عامّة أنكروا الكتاب ووجدوا فيه شيئاً لا يمكن أن يكون من علم الخليل. وليس بينهم من استقبل الكتاب قبولاً حسناً، وإن كان من ذهب إلى أن صاحب الكتاب الخليل فقد قال: إنه صاحب فكرته الأولى ومنهجه، ولم يكن صاحب الأصول التي بسطت فيه. وقد ذهب هذا النفر المعتدل إلى أن الليث وآخرين قد كان لهم صنعة فيه، فهو الذي حشاه وأقام بنيانه. ومن أجل هذا كان فيه الخلل والغلط. وكأني، وأنا المشارك في نشرة وزارة الإعلام والثقافة في بغداد أميل إلى هذا الرأي.

قلتُ: لم يكن لي أن أبسط هذا في مقدّمتي أنا في الكتاب بسبب أن مناسبة «النشرة» المذكورة كانت في إكبار الخليل بن أحمد وتعظيمه. فأما وقد أراد صاحبي المشارك في تحقيق تلك النشرة أن ينفرد بالكتاب كما بيّنت في أوّل ما كان لي في هذا الموجز الذي وسمته بـ«حكاية كتاب العين»، فقد عدت إلى ما كان لي لأبسط بين يدي القارىء ما كان من أمر الكتاب، وكنت أريد بعد عرضي في هذا «الباب الأول» لآراء أهل العلم

---

(١) مقدمة الصحاح.



السابقين أن أدخل إلى موادّ الكتاب فأبيّن ما فيها مما لا يمكن أن يكون من علم الخليل.

غير أني وجدت أن لا بد من التوقف قليلاً فأبيّن ما كان في «الكتاب» من اضطراب أو في حقيقته من تناقض. إن هذا «التناقض» قد وجدته وقد يجده كل من أهمّه أمر الكتاب، وهو أن في الكتاب أشياء ناقضت ما عرف عنه لدى الذين أفادوا من الخليل.

وقد كان لي هذا وأنا أنظر في «الكتاب» الشهير الذي وُسم في عصره وبعده بالكتاب «الإمام» لسيبويه أوّل من صحب الخليل وأكثر من مساءلته، وقد صرّح بهذا كثيراً. لقد جاء في الكتاب قول سيبويه مثلاً: وسألتُه، أو سألت أبا عبدالرحمٰن، أو قال أو نحو هذا. لقد كان لي أن أحصيت هذه المواضع ولكني لم أستوفها عدّة مئين من المواضع، وربما ذكر قول الخليل ولم يذكر صاحبه ويكتفي بـ«قال»[1].

أقول: في تلك «المواضع» من «كتاب» سيبويه ما يبتعد كل الابتعاد عن كثير مما ورد في «كتاب العين».

ثم أذهب إلى ما كان لأبي عثمان المازني المتوفى سنة ٢٤٧هـ، وهذا من تلاميذ أبي حاتم السجستاني الذي كان من أوائل المنكرين لما نُسب إلى الخليل. لقد كان لأبي عثمان المازني كتابه المعروف «التصريف» الذي لم يصل إلينا، بل كان أبو الفتح ابن جني فضل التعريف به في «شرحه» للتصريف الذي وسمه بـ«المنصف»، إن ما بسطه ابن جنّي في «المنصف» يشير إلى أن للمازني أشياء كثيرة من علم الخليل تبتعد كثيراً بل تخالف ما نسب في «العين» للخليل.

(١) لقد ذهب نفر من الدارسين إلى أن جملة ما ورد في «كتاب» سيبويه للخليل بن أحمد، وقد جرّد هؤلاء سيبويه من هذه الصنعة لكثرة ما كان فيه من أقوال الخليل. وليس لي أن أذهب إلى هذا لأني وجدت فيه مكان سيبويه.

ومن أجل هذا ذهب ابن جني مع المنكرين بشدّة لما في «العين» فلا يجوز نسبته إلى الخليل كما ذهب إلى هذا في «الخصائص»[1]. وكأنّ ابن جني في ذهابه إلى الإنكار قد أشار إلى إنكار شيخه أبي علي الفارسي.

وقد كان مثل هذا من الإنكار ونحوه لدى الآخرين من أهل العربية كأبي حاتم والمبرّد وابن دريد وأبي منصور الأزهري والزجاجي وأبي هلال العسكري وغيرهم. وكنت عرضت لما كان لكثيرٍ منهم.

وأعود إلى «المنصف» لابن جني في مسألة الثلاثي الذي زيد فيه فأجده رُباعيّاً في كتاب العين، وهو ثلاثي لدى الخليل. فقد جاء في «المنصف» قول أبي عثمان المازني [في التصريف]: «زعم الخليل أن «دُلامِصاً» الميم فيه زائدة، وهو «فُعامِل»، والدليل على ذلك قولهم: دلاص ودَليص في معنى دُلامِص»[2].

أقول: وإلى مثل هذا ذهب الزجاجي في «شرح أسماء الله»[3]، وابن جني في «شرح كتاب الملوكي» لابن يعيش[4]. غير أن «دلامص» في كتاب العين رباعي والميم غير زائدة[5].

وقد جاء في «المنصف» قول المازني:

«وزعم الخليل أن «فرسناً»، النون فيه زائدة، لأنها عنده من «فَرَسَ يفرِس». وأضاف أبو الفتح على قول الخليل هذا فقال: إنما كان عند الخليل من «فرس يفرس» لأنّ «الفَرْس» أصله «الدقّ»، ومنه قيل للأسد

---

(١) الخصائص ٣/٣٨٨.

(٢) المنصف ١/١٥١.

(٣) شرح اشتقاق أسماء الله ص١٥٤.

(٤) شرح الملوكي ص١١١.

(٥) كتاب العين ٧/١٧٨.



«فِرناس» فالنون فيه زائدة»[١].

أقول: و«الفرسن» في كتاب العين[٢] من الرباعي، والأصل «فرسَنَ».

وأتجاوز في باب الهاء والكاف من الرباعيّ فأجد في «كتاب العين»[٣] الأصل «هركَلَ» وفيه: امرأة «هركولة» ذات فخذين وجسم وعجُز، ورجل «هُراكِل» جسيم ضخم. وقد قال المازني غير هذا «وقد حكي عن الخليل أنه كان يقول: إن الهاء في هركولة زائدة لأنها تركُل في مشيها، وهو في هذا القول «هفعولة».

ولنا أن نتوسّع في الأمثلة لنؤيد قول من يقول: إن «الخليل» في غير كتاب العين قد كان منه غير ما نجد في كتاب العين.

ومن هذا «هجرع»[٤] و«هبلع»[٥] اللذين أدرجهما الخليل في باب في كتاب العين، ولكني أجد ابن يعيش في «شرح الملوكي»[٦] يورد قول الخليل أن الهاء زائدة، وهذا يعني أنهما ثلاثيّان. وقد كان لي عودة إلى «الكتاب» فأجد سيبويه قد أشار كما أفاده من الخليل إلى أن النون تزاد في الثلاثي، ومن هذا زيادتها في «خفق» فكان من هذا «الخَنْفَقيق»، والنون زائدة[٧]. وهي رباعية في كتاب العين (خَنفَق)، و«الخنفقيق» حكاية جري الخيل[٨].

---

(١) المنصف ١/١٦٧.
(٢) العين ٧/٢٤٣.
(٣) المصدر السابق ٤/١١٢.
(٤) المصدر السابق ٢/٢٧٥.
(٥) المصدر نفسه ٢/٢٨٢.
(٦) شرح الملوكي ص٢٠٤.
(٧) الكتاب ٤/٣٢٠.
(٨) العين ٤/٣٢٣.

وكان من زيادة النون في كتاب سيبويه «عرضن»[1] و«علجن»[2] و«جندب»[3] و«عنصل»[4] والنون في كل هذا زائدة والأصل ثلاثي، وهذه كلها رباعية في كتاب العين[5].

وأذهب إلى تناقض آخر بين ما ذكر في كتاب العين، وما عُرف من رأي الخليل في غير هذا «الكتاب»، فأقف في باب اللفيف من الحاء على الأصل «حيو»[6] فأجد في كتاب العين: كلّ ذي روح، الواحد والجمع سواء. ولكني أجد غير هذا فيما ذكره ابن جني في «المنصف» عن «التصريف» للمازني، وهو قول الخليل: «حيوان، قلبوا فيه الياء واواً لئلاّ يجتمع ياءان استثقالاً للحرفين من جنس واحد يلتقيان»[7]. وقد وافق ابن جني صاحبه المازني فيما ذهب إليه.

وذهب إلى هذا المبرّد ووافق الخليل في قوله الذي ذكره المازني وقال: قال الخليل: الواو منقلبة عن ياء لأنه اسم...[8]. وإلى مثل هذا ذهب الزجاجي مشيراً إلى قول الخليل هذا[9].

وأستدرك أنا فأقول:

إن المنكرين لكتاب العين الذين نسبوا جلّ ما فيه إلى الليث ذكروا، ومنهم الأزهري، أنّ الخنفقيق والعنقفيز هما الداهية، وهو قول الليث الذي أضاف: وأنشد أبو عبيد:

---

(١) الكتاب ٤/٣٢٠.
(٢) المصدر السابق ٤/٣٢١.
(٣) المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق.
(٥) انظر كتاب العين ٢/٣٢٤، ٢/٣٢٥، ٦/٢٠٦، ٢/٢٣٨.
(٦) كتاب العين ٣/٢١٧.
(٧) المنصف ٢/٢٨٥.
(٨) المقتضب ٢/٢٨٥.
(٩) اشتقاق أسماء الله ص١٠٤.



سَهِرتَ به ليلةً كلّها فجئتَ به مؤذناً خنفقيقا[١]

وجعل البيت صاحب لسان العرب شاهداً في «خفق» ثم أعاده في «خنفق»، وروايته في «خفق»:

زَحَرتَ به ليلةً كلّها فجئتَ به مُؤيِداً خَنْفَقيقا[٢]

وأعود إلى استقراء شيءٍ من التناقض بين ما في «العين» وبين ما عُرف من رأي الخليل في المسألة الواحدة، فأقرأ الثنائي (د هـ) في كتاب العين[٣] فأجد فيه: «الدهدهة» في قول صاحب العين هي قذفك الحجارة من أعلى إلى أسفل دحرجةً. قال عمرو يصف السيوف:

يُدهدهنَ الرؤوس كما تُدهدي حَزاورةٌ بأيديها الكرينا

قال: حوّل الهاء الآخرة ياءً، لأن الياء أقرب شبهاً بالهاء.

ثم عاد صاحب العين فذكر الأصل «دَهْدَى» فقال: تَدَهدَى الحجر وغيره تَدَهْدِياً، أي دحرجتُه ودَهْدَيتُه دَهْدأةً ودَهداءً إذا دحرجته...»[٤].

والذي أجد في هذا في المعجمات كافة أن «دَهْدَه» و«دَهْدَى» مادة واحدة وكلاهما مذكوران في «دَهْدَهَ». لقد أشار أبو عثمان المازني إلى قول الخليل وهو أن «دَهْدَيت» أصلها «دَهْدَهتُ» ولكنهم أبدلوا منها الياء، كما أبدلوها من الياء في قولهم: «هَذه»[٥].

ومن التناقض الذي شُغلت به ما وجدته في «العين» في «هتي» وهو:

---

(١) التهذيب (خنفق).
(٢) لسان العرب (خفق).
(٣) العين ٣/٣٤٨.
(٤) المصدر السابق ٤/٧٩.
(٥) المنصف ٢/١٧٥.

«هاتِ» يقال: اشتقاقه من «هاتي يهاتي» والهاء فيه أصلية»[١].

وفي «الصحاح»: هيت، قال الخليل: أصل «هاتِ» من آتى يُؤاتي فقلبت الألف هاءً.

وأمضي، وأنا أتعقب أقوال الخليل في الأصول اللغوية فأجد أن الخليل بن أحمد قال:

«أصل «إلٰه» وِلاه، من الوَلَه والتحيّر، وقد أبدلت الواو همزة» وقد جاء هذا الرأي في كتاب الزجاجيّ أبي القاسم «اشتقاق أسماء الله»[٢]، لانكسارها فقيل: إلٰه، كما قيل في «وِعاء» إعاء، وفي «وِشاح» إشاح، ثم أُدخلت عليه الألف واللام، وحُذفت الهمزة فقيل: «الله».

ولكني أجد غير هذا التأويل في كتاب العين[٣]، وفيه كان الكلام على «ألَه» ولم يعرض للأصل «وَلَه» أقول: ولي أن أقول في «أله» الذي زعم الخليل أنه من «الوَلَه والتحيّر»: إن هذا الذي ذهب إليه الخليل من التأويل هو كلام مَن لا يعرف الأصول التي ندعوها في عصرنا هذا «السامية».

وليس لنا أن نقول: إن «إلوهيم» في العبرانية (אלהים) من الوَلَه والحَيْرة.

وأعود إلى ما كنت فيه من أمر «التناقض» فأجده في كتاب العين[٤] في «الخصية» وفيها قال: الخصية: تؤنّث ما دامت واحدة، فإذا ثنّوا ذكّروا، قال:

كأنَّ خُصْيَيْهِ من التدلْدُلِ
ظرفُ عجوزٍ فيه كالتهدُّلِ

---

(١) العين ٤/٨٠.

(٢) اشتقاق أسماء الله ص٢٦ ـ ٢٧.

(٣) العين ٤/٩٠ ـ ٩١.

(٤) كتاب العين ٤/٢٨٧.

وأمضي إلى كتاب «التلخيص»[1] لأبي هلال العسكري فأقرأ: «يقال: خصية، فإذا ثَنَّيتَ قلتَ: خُصيان، ولا يقال: خصيتان» واستظهر العسكري بقول الخليل وأبي زيد على ردّ هذا القول وزاد: يقال: خصيتان، وهذا غير ما قيل في كتاب العين.

ومن «التناقض» بين ما ورد في «كتاب العين» وبين ما نقل أهل العلم من أصحاب الخليل عنه فأقف على الأصل «خرنق» فأجد في كتاب العين[2]:

«والخَوَرْنَق: نَهر، وهو بالفارسية «خرنكاه» فعُرِّب الخَوَرْنَق....».

قلتُ: ولا بد من الإفادة مما أورده ياقوت في «معجم البلدان». لقد كان لي فيه فائدة تتصل بما أنا فيه من أمر «التناقض» بين ما في كتاب العين وبين ما عُرف من علم الخليل قبل أن يظهر «العين».

قال ياقوت في «معجم البلدان»[3]:

«قرأت في «كتاب النوادر الممتعة»[4] لأبي الفتح بن جنّي: أخبرنا أبو صالح السليل بن أحمد عن أبي عبدالله محمد بن العباس اليزيدي قال: قال الأصمعي: سألتُ الخليل بن أحمد عن الخورنق، فقال: ينبغي أن يكون مشتقاً من «الخِرْنِق»[5] الصغير من الأرانب، قال الأصمعي:

ولم يصنع شيئاً إنما هو من «الخُورَنْقاه»، بضم الخاء وسكون الواو

(١) التلخيص في معرفة أسماء الأشياء ٧١/١.

(٢) كتاب العين ٣٢١/٤.

(٣) معجم البلدان (الخورنق).

(٤) أقول: لم أجد «النوادر الممتعة» في مصنفات أبي الفتح في مصادر النحو واللغة، وهذا بعض فوائد ياقوت.

(٥) وليس لنا أن نجد سبيلاً إلى عدّ «الخورنق» في دلالته على النهر، من «الخِرْنِق» الذي هو الصغير من الأرانب.

وفتح الراء وسكون النون والقاف، يعني موضع الأكل والشرب بالفارسية.

أقول: وكأن الخليل أراد أصالة العربية في «الخَوَرنق»، فكيف يكون منه ما كان في كتاب العين؟ ولي في بعض ما كان لي من درس في «التنوين» وقفة على كلمة «أشياء» التي عرضت لي في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَسْـَٔلُواْ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾.

وقد عجبت أن تكون «أشياء» غير منوَّنة، وقد كاد أهل القراءات يجمِعون على هذا، وكأنني وجدت الكسائي بينهم قد أشكل عليه أن يتبيّن علّة منع الصرف، وكأنه لم يقتنع في هذا بما قال النحاة من رأي الخليل، وكأنه أجاز قراءتها بالتنوين.

لقد أشار أبو منصور الأزهري في «التهذيب»[١] إلى رأي الخليل في علة عدم التنوين وذهب إلى الزجاج في كتابه «معاني القرآن» الذي أشار إلى آراء النحاة في هذه المسألة. لقد جاء في كلام الزجاج قول الخليل:

«أشياء» اسم للجميع، كأن أصله «شَيْئاء»، فاستثقلت الهمزتان، فنقلت الهمزة الأولى إلى أوّل الكلمة فجعلت «لَفْعاء».

لقد أشار سيبويه والمازني إلى قول الخليل وذهبا إلى ما يعزّزه في جمع «شيء» على أشاوى وأشايا، وهذا هو رأي عامة البصريين[٢].

أقول: عرف الأزهري هذا فلما رأى ما ابتعد عن رأي الخليل وغيره في نسخة العين قال: «وأمّا الليث فإنه حكى عن الخليل غير ما حكاه الثقات من أصحابه عنه، وخلّط فيما حكى وطوّل تطويلاً دلّ على حيرته، ولذلك أعرضت عنه ولم أثبته بعينه».

---

(١) تهذيب اللغة ١١/٤٣٩ ـ ٤٤٠، ٤٤١.

(٢) الكتاب ٢/٥٦٤، والمنصف ٢/١٠١.

قلتُ أنا وقد رأيت ما كان مما نُسب إلى الخليل في كتاب العين، وأنا أحقّقه، أطلعت صاحبي ومشاركي في التحقيق، وهو المخزومي، فاتّفقنا على إيضاح الإشكال في حاشية ذهبنا فيها إلى أن شيئاً عن الخليل قد سقط من «كتاب العين».

وأضيف الآن في موجزي هذا أن الأزهري في إنكاره للعين كان لديه عدة نسخ من «العين» فلم يشأ إلاّ أن ينسب هذا إلى عبث الليث فيما حكاه[1].

وأنا الآن عائد إلى ما كان قد تجمّع لديّ من أوراق أشرت فيها إلى مواضع الخلاف بين ما ذكر في كتب النحو القديمة ابتداءً من «الكتاب» لسيبويه، و«الأصول» لابن السراج، و«المقتضب» للمبرد، وما كان من هذا في «المنصف» من أصل كتاب «التصريف» لأبي عثمان. وأنا أبسطه في هذا الموجز لأشير إلى أن «الكتاب» كان في «تحشيته» من صنعة الليث.

ومما كان لي في جذاذاتي القديمة ما كان لي في «حبذا» الذي نقل فيه أبو حاتم السجستاني قول الخليل، قال: «وأما حبّذا فقال الخليل والأخفش: إنما هو «حبَّ ذا» فجعل الشيئان بمنزلة شيء واحد برفع ما بعده»[2].

قلتُ: وفي «كتاب العين» أن الأصل «حبذ» في باب الحاء والذال والباء معهما، قال: حبّذا، أي أحبب بهذا. وكأن هذا كان فيما دفع من زاد عليه فأضاف معلّقاً:

«قال أبو أحمد: أصلها: حبب ذا...»[3].

---

(١) أقول: ولي أن أتوقف قليلاً فأعود إلى ما ذكرته مما قيل في «الليث بن المظفر» حامل أوّل نسخة من كتاب العين. وليس لي إلاّ أن أحمل قول إسحاق بن راهويه الذي نوّه علماء الرجال بعدالته وصدقه على اعتقاده وصدقه في صفة الليث، وأنه ذهب إلى ما ذهب إليه.

(٢) فعلت وأفعلت ص٩٨.

(٣) كتاب العين ٢/٢٠٣.

ومن اضطراب ما في كتاب العين أن هذه المسألة جاءت في موضع آخر من الكتاب هو «حبّ» في باب الحاء مع الباء، قال الخليل: «حبّذا حرفان: حبَّ وذا، فإذا وصلتَ رفعتَ بهما، تقول: حبّذا زيدٌ»[1].

قلتُ: ومن الاضطراب في كتاب العين أن لهذا الأصل موضعين فيه، ومثله ما ورد في «تَولَج» فقد جاء في «دلج» وجاء هنا: والدَّوْلج لغة في التولج، والدولج: كناس الظبي يتنكّر فيه. وجاء هذا في «تلج» قال: والتولج لغة في الدولج، كما ذكر في «دلج» وقال: والتولج كناس الظبي.

غير أن فيما كان من هذه البسطة في القول في كتاب العين لا نجد ما أشار إليه سيبويه[2] من قول الخليل: «قولهم تولج، زعم الخليل أنّها فَوْعَل، فأبدلوا التاء مكان الواو، وجُعل «فَوْعلاً» أولى بها من «تَفْعَل»، لأنك لا تكاد تجد في الكلام «تَفْعلاً» اسماً، وفَوْعَل كثير».

وقد يكون أن أفيد من هذا أن «تولجاً» أصله «وَوْلَج».

ويقربه من هذا ما ورد في «العين» في «هلم»[3] فقد أدرجت في باب الهاء واللام والميم، وهذا يعني أن صاحب العين جعل الهاء أصلاً في اللفظ.

والذي في «الكتاب»[4] لسيبويه غير هذا فقد جاء: وأما «هَلُمّ» فزعم الخليل أنها حكاية في اللغتين جميعاً. كأنها «لُمَّ» دخلت عليها الهاء، كما أدخلت «ها» على «ذا» وهذا يعني أن الهاء زائدة. وهذا يُلزم أن تُدرَج «هلم» في الثنائي من اللام والميم.

وقد يكون من المفيد أن أشير إلى فوائد تنبَّه لها الأزهري فيما نسبه إلى الليث كعادته:

---

(١) كتاب العين ٣/٣٢.
(٢) الكتاب ٤/٣٣٣، والمنصف ١/٢٢٦.
(٣) كتاب العين ٤/٥٦.
(٤) الكتاب ٣/٣٣٢.



«قال الليث: عقلتُ البعير بثنايَيْن، يظهرون الياء بعد الألف، وهي المَدّة التي كانت فيها وإن مَدَّ مادٌّ لكان صواباً، كقولك: كِساء وكِساوان وكِساءان.

قال [أي الليث]: وواحد الثنايَيْن «ثِناء» مثل «كساء» ممدود.

قلتُ [أي الأزهري]: أعقل الليث العلّة في «الثِنايَين» وأجاز ما لم يجزه النحويون»[1].

وقال سيبويه[2]: سألتُ الخليل عن قولهم: عَقَلَه بثِنايَيْن، لِمَ لم يُهمز؟ فقال: تركوا ذلك حين لم يُفردوا الواحد.

قلتُ [أي الأزهري]: وهذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه [العين] لأنه أجاز أن يقال لواحد «الثِنايَيْن»: ثِناء، والخليل يقول: لم يهمزوا «ثِنايَيْن» لأنهم لا يفردون الواحد منهما...

قلتُ [أي الأزهري]: والبصريون والكوفيون قد اتّفقوا على ترك الهمزة في «الثنايَيْن»، وعلى ألاّ يُفردوا الواحد.

أقول: وهذا كله بعض ما ورد من الخلاف فيما قاله الخليل بين ما ذكره سيبويه عنه وما ورد في كتاب الليث.

وقد يكون لي أن أختم هذه النقول فأشير إلى «مرعز» الرباعي، وما ورد فيه في كتاب العين[3]: «المِرْعِزيّ، كالصوف يخلص من شعر العنز...».

أقول: وإدراجها في الرباعي من كتاب العين يشير إلى أن الميم فيها

(١) التهذيب ١٥/١٣٤ ـ ١٣٥، وانظر: كتاب العين ٨/٢٤٤.
(٢) الكتاب ٢/٣٩٢.
(٣) كتاب العين ٢/٣٣٤.

أصل. وهذا غير ما ورد في كتاب سيبويه[1] فقد ذهب فيه إلى زيادة الميم فيها، قال: وأما مِرعزاء فهي «مِفْعِلاء» وكسرة الميم ككسرة ميم «مِنْخر» و«مِنْتِن» وليست كطِرمساء...

وقد أشار إلى قول سيبويه أبو علي الفارسي فقال[2]: ذكر سيبويه قولهم: «مِرْعِزاء» وحكم بزيادة الميم منها، وذكر صاحب العين قولاً خالف قول سيبويه فيه، ونحن نذكر ما قال ونبيّن فساده.

أقول: ومثل هذه الأوهام جاء ذكر «موسى» العَلَم من مَوْس وقد عرض لهذا ثانية في الكلام على «عيسى»[3] وكلاهما مخالف لما ورد في «الكتاب».

ولي أن أتجاوز التناقض والاضطراب الذي عرضت له إلى شيء يردّ إلى سوء صنعة التأليف، وهو أني وقفت على موادّ لم يُحسن وضعها في موضعها، وقد أشرنا إلى ما كان من هذا في حواشي الصفحات. وسأجتزىء بشيء من هذا، فليس المراد استيفاء هذه المسائل لأن الأمر لا يتصل بتصحيح ما ورد في كتاب العين.

أقول: ومن هذا جاء في «هوم» من كتاب العين ٩٩/٤:

١ ـ وهوامّ الأرض نحو الحيّة والعقرب، وموضعها الصحيح (همم).

٢ ـ ومثل هذا في مادة (نهك ٣٧٩/٣) جاء قول صاحب العين:

ناهيكَ من رجلٍ، ونَهاك من رجل، الكاف كاف المخاطبة، أي انتهى الرجل في كماله إلى الغاية، قال:

هو الشيخ الذي حُدِّثتُ عنه   نهاك الشيخ مكرُمةً وفخرا

(١) الكتاب ٣٠٩/٤.

(٢) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص٩٩.

(٣) كتاب العين ٣٢٣/٧ و٢٠١/٢ ـ ٢٠٢.

قلتُ: وقد وضعناه في الحاشية من مادّتي «نهى وهكّ».

وقد جاء هذا الإهمال في نسخة الأزهري وقد أشار إلى التداخل، كما جاء في نسخة ابن خالويه، ولكنه لم ينبّه إلى التداخل[1].

وكان لي أن وقفت على مثل هذا فيما يقرب من عشرين مادّة من موادّ العين.

وأذهب إلى مسألة أخرى تتصل بسوء الصنعة في كتاب العين، وهي مسألة التكرار.

لقد كان لي وأنا في رحلتي في هذا الكتاب أن وقفت على المادة في موضع، ثم إني أجدها في موضع آخر. ولم يكن لدى صاحب العين أيّة إشارة أو إيماءة إلى أن إحدى المادّتين مصحّفة عن الأخرى. وهي في حقيقة الأمر في موضعها حيث يجب أن تكون، وهي خطأ في الموضع الثاني.

لقد عرض شيء من هذا في الصناعة المعجمية في معجمات، وقد أغفل الأمر لدى بعض صنّاع المعجمات في حين تنبّه آخرون وأشاروا إلى حقيقة الأمر، وسنرى فيما أجتزىء به في هذا الموجز شيئاً مما كان:

١ - ومن الأمثلة المفيدة من هذا مادة «تغر» (العين ٣٩٦/٤) قال: تَغِرت القِدْر تَغراً، وتَغَرانها: غليانها، وأتغرتها: أغلَيتُها.

ثم كان في مادة «نغر» (العين ٤٠٥/٤) قول صاحب العين: نَغَرت القِدر: غَلَت.

ولم يشر المصنّف إلى أن إحدى المادتين لغة، ولم يشر أيضاً إلى شيء صوتي أدّى إلى البَدَل.

(١) شرح الفصيح لابن خالويه (مخطوطة، الورقة ١٠).

وأذهب إلى «الجمهرة» وصاحبها ممن عُني بالعين، فأجد المادة بالنون، وكأنه حمل ما ورد منها بالتاء على الخطأ فأهمله.

ونسب الأزهري المادة بالتاء إلى التصحيف، وأثبت الصواب الذي هو بالنون.

وقد أتى الجوهري بالمادة بالتاء ثم جاء بها بالنون، فكأنه صوَّب الوجهين. ولم يعقّب الصغاني في «التكملة» ولا ابن بَرّي في «التنبيه» على ما كان في «الصحاح».

وأثبت القالي في «البارع» أن المادة بالنون وهو يشير عن الخليل.

وقد أثبت ابن فارس أن المادة بالنون في «معجم المقاييس» ولم يذكرها بالتاء. غير أنه في «مجمل اللغة» قد ذكر المادّتين.

وقد أثبت ابن سيده أن المادة بالنون في «المحكم» وأهمل المبدوءة بالتاء.

٢ ـ وقد آتي بشيءٍ آخر وأجتزىء به عن كثير مما وقع في كتاب العين، وهذا في:

مادة «قسح» بالقاف من كتاب العين الذي جاء فيه:

القَسْح صلابة الإنعاظ، وأنه لقسّاحٌ مقسوح... ثم أجد في العين نفسه (١٤٨/٣) الفُساح من نعت الذكر الصلب.

وأذكر أني وصاحبي المشارك في الصنعة قد علقنا في حاشية الصفحة على «الفُساح» بالفاء بقولنا: لم نجد هذا المعنى وهذا النعت للذكر في سائر المعجمات.

وأقول: ولم يكن لابن دريد ولا الأزهري ولا ابن سيده المعنى الأوّل في مادة «قسح».

ولم يشيروا إلى ذلك في «فَسَح» بالفاء. وإني لأفترض خلوّ نسخهم



من كتاب العين من «قَسَح» بالقاف، أو أنهم وجدوها في نسخهم فحملوها على ما كان في «العين» من الخطأ.

ولم يكن لابن فارس شيء في «قسح» في «مجمل اللغة» ولا في «فسح» بالفاء. وقد أهمل في «معجم المقاييس» «قَسَح» بالقاف، وكذلك صنع الجوهري.

ولو أردت استيفاء التكرار الذي لا يحمل إلا على الغلط وإساءة النظر إلى الأصول، لكان أن أبسط هنا ما يقرب من عشرين مادّة.

وأتجاوز هذا لأنبّه أن حظ لغة التنزيل في كتاب العين يسير، وكيف يكون هذا لو أن صاحب العين هو الخليل، وهو من هو في علوم القرآن وأنه صاحب قراءات، وأن سيبويه قد أورد عنه الكثير مما يتصل بالقرآن في تأويله وتعليله.

إن كثيراً من مواد العين خلو من الشواهد القرآنية، وكان من المتوقّع أن تؤيِّد المواد بشيءٍ من لغة التنزيل. وقد يبدو «العين» بعيداً عمّا شغل به النحويون واللغويون بصريين كانوا أم كوفيّين.

وإني لأقف على بعض الكلم الذي عُرف في لغة التنزيل نحو (العهن) في الآية ٩ من المعارج، و﴿بَاخِعٌ﴾ في الآية ٦ من الكهف، ولا أجد في كليهما الآيتين في كتاب العين وصاحبه يعرض لهما، وهذا عجيب.

وأضرب مثلاً مفيداً هنا فأجد «تفث» في العين، ومكان هذه المادة في الحجّ معروفة ولا أجد صاحب العين يثبت قوله تعالى: ﴿لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ﴾ [٢٩ سورة الحج].

وإذا نظرت إلى ما هو غير عربي فإنك تجد في موادّ العين طائفةً من الكلم الفارسي، ولم أكن قد وقفت على كثير من هذا في «الكتاب» الذي عرض فيه صاحبه للأعجميّ والمعرّب. وإني لأقطع بالقول فأنفي أن يكون الخليل قد عرف الفارسية معرفة واسعة على النحو الذي نفيده من كتاب

العين. ثم إني في بعض هذا الذي ادُّعي أنه بالفارسية يقال فيه كذا، لا أحقّه وقد كان لي سعي في هذا لم أفلح فيه. وكأن صاحب العين، وهو الليث الفارسي وأراد أن يبسط علمه لقومه الفرس!

لقد جاء في «العين ١١١/٢»: والعَبيثة والعَبيث: الغلط، وهو بالفارسية نزف.

ومن هذا في «العين ١١٢/٢»: العَيْثام: شجر بيض طوال جدّاً، الواحدة: عيثامة، وتسميه الفرس سبيد.

ومنه في «العين ٨٠/٥»: القَنْص تسميه الفرس الراسِن.

أقول: وهل أريد بهذا أن يقال أن صاحب العين يعرف الفارسية وهو يجتهد أن يُعبِّىء بها كتابه؟!

ومنه في «العين ٢١٧/٥»: السُّكْبة وهي خرقة تُقَوّب للرأس كالشيكة يسمّيها الفُرس الشُّتَفه.

ومنه في «العين ٦٣/٦»: قَلّسوا: ضمّوا أيديهم، بالفارسية: دست بكشي بكردن!!...

أقول: وهل في هذا أراد صاحب العين أن يخبر القرّاء العرب أنّه يتقن الفارسية!!

ومنه في «١٧٩/٦»: والمأجِل: شبه حوضٍ واسع، وهو بالفارسية طَرخه!!

أقول: وكيف يكون هذا!! وهل رأى هذا ابن دريد؟ أتراه أهمله أو ذهب فيه إلى ما كان من الليث من زيادة وعبث؟

ومنه في «٧٩/٥»: المطرقة للحدّادين «خايك» بالفارسية.

ومنه في «٥٠/٥»: وابن مِقرَض ذو القوائم الأربع، طويل الظهر، قتّال للحمام، بالفارسية: من نكر!



ومنه في «٢١٨/٧»: السَّبْط: نبات... الواحدة سَبَطة... وهو بالفارسية: كورواش!!

ومنه في «٢٤/٨»: والفريد: الشذر، الواحدة: فريدة، وهو بلسان العجم الجاوَرْسق، والجمع الجوارس.

ومنه في «٢٩/٨»: والبَرْد: سَحْكك الحديد بالمبرد، أي السُّوحان بالفارسية.

ومنه في «١٠٨/٨»: التِّنين: نجم من نجوم الحساب، وليس بكوكب ولكنه بياض خفيّ، واسمه بالفارسية هَشت أبير!!

أقول: وهل في هذا ما يفيد مما قيل في «الليث» صاحب الخليل أنه يعرف النجوم والكواكب!!

ومنه في «٧٩/٥»: الأنقَلَس: سمكة على خلقة حَيّة يقال لها: مارماهي.

أقول: وقد أشير إلى هذا في كتب المعرّب.

ومنه في «١١٨/٧»: والبُصْر: غِلَظ الشيء نحو: بُصْر الجبل وبُصْر السماء والحائط ونحوه، وهو بالفارسية، بكال.

ومنه في «٤٠٩/٨»: الفُوَّة: عروق تُستخرج من الأرض تُصبَغ بها الثياب... ويقال لها بالفارسية: رُوَيْنه.

وقد يكون أن أجتزىء بهذا القدر عن غيره، فهل أقول: إن صاحب العين فارسي أراد أن يُعرِّف الفرس ما هو لدى العرب مما يقابل لغتهم، وليس في هذا كله فائدة للمعنيّ بالمعرَّب والدخيل.

وقد يكون هذا حجّة قوية يستظهر بها من ذهب إلى أن صاحب العين ليس الخليل بن أحمد.

وأعود إلى ما في «كتاب العين» من العربية التي لم تؤخذ من الأعراب الذين رجع إليهم الأوائل في إفادتهم.

لقد تشدّد البصريون، وهم اللغويون الأوائل قبل أن يظهر الآخرون الذين نُسبوا إلى الكوفة في علمهم، فقد قال الرياشي من النحويين البصريين:

«أخذنا اللغة من حَرَشة الضِّباب وأَكَلة اليرابيع، وهؤلاء [أراد بهم الكوفيين] أخذوا اللغة من أهل السواد أصحاب الكواميخ وأَكَلة الشواريز»[1].

ومع هذا ما كان لي أن أجد لدى اللغويين الذين عرفوا بـ«الكوفيين» ما وجدته في كتاب العين مما لم يكن له قوّة وأصالة تاريخية.

لقد أشار السيوطي في «الاقتراح»[2] إلى القبائل التي أخذ عنهم البصريون وجعلوا عربيتهم فصيحة فكانت «قيس وأسد وتميم وهذيل وبعض كنانة وطيّء...» وهذا هو المعروف الذي نجده في مصادرنا، وأوّلها كتاب سيبويه. غير أننا لا نجد هذا الشيء في كتاب العين، فقد كان فيه ممن امتنع البصريون عن الأخذ عنهم كاليمن وحمير والشحر وعمان وغيرهم. وقد نجد فيه لغات لم يكن للغويين اهتمام بها كالفارسية والسريانية والهندية وكلام أرمينية ولغة خراسان والرومية ولغة أفريقيا وأهل السواد والقبطية والبربر والنبط والعبرانية.

أقول: هل لي أن أذهب إلى أن هذه الفوائد التي لا نجدها في غير كتاب العين مما أضافه الليث أو غيره؟ وأين موضع أهل العربية الذين سبقوا الخليل، ولا بد أن يكون قد انتفع بهم؟

وقد كان لي في كتاب العين من الإشكال ما لست فيه قادراً أن أذكر الصواب، فقد ورد فيه:

١ - في الأصل «شغو وشغي» (العين ٤/٤٣٠) نجد:

(١) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص٩٠.

(٢) الاقتراح ص٥٦ - ٥٧.



«والشغوبو [كذا]: رديء فارسي يكون بالبصرة.

أقول: لقد فاتتنا نحن محققَيْ «العين» وجه الصواب في هذه العبارة، فلم نتنبّه إلى أن شيئاً قد سقط، والوجه: الشغوبو تَمر رديء فارسيّ يكون بالبصرة.

ثم أقول الآن بعد أن كان الكتاب قد طبع بعُجَره وبُجَره: وما علاقة «الشغوبو» بالأصل «شغو»؟

هل لي أن ألمح أن الأصل «شغو» صحيح وأنه من ألفاظ النخل(١)؟ وأما الزيادة «بو» هل لي أن أرى صوابها وهو «بلح»؟ وبهذا ينجلي الإشكال؟

٢ ـ في الأصل «هملج» (العين ١١٨/٤):

والهملجة: حسن سير الدابّة في سرعة وبخترة، الذكر والأنثى نعتهما هِمْلاج، وقد هملج، وأمر مُهَملَج: مُذال منقاد، قال العجّاج:

قد قَلّدوا أمرَهُم المُهَمْلَجا

قال أبو عليّ القالي في «البارع»(٢): قال الأصمعي: الهملجة: حسن سير الدابّة... أقول: هل أسقط الناسخ أو المحشّي اسم الأصمعي؟

٣ ـ في الأصل «لخخ» (التهذيب ٥٧٣/٦): قال الأزهري:

قال الليث [أي أن المصدر نسخة الأزهري من كتاب العين]: اللَّخلَخة من الطيب ضرب منه.

قال الأزهري: لم يزد الليث على هذا الحرف.

---

(١) الشغو. أقول: هل لي أن أذهب إلى أن الكلمة بصرية استفيدت من «الشَّغو» بالعين الذي هو انتفاش الشعر...

(٢) البارع ص١٩٥.

أقول: والذي في كتاب العين في الأصلين المتَّبعين في التحقيق، وهما نسختان متأخرتان، زيادة على ما في نسخة الأزهري، وهي: واللَّخلخانية العجمة. يقال: رجل لَخلخانيّ، وامرأة بالهاء، أي: لا يفصحان، قال الأخطل:

....

فهل نفترض أن النسّاخ طوال القرون كان لهم إضافات؟

٤ ـ وفي الأصل «لخج» (العين ٤/١٦٢) أجد:

اللّخَج: أسوأ الغَمَص، وعين لَخِجة: لَزِقة بالغَمَص.

قال الأزهري في (التهذيب ٧/٥٦) والصغاني في (التكملة ١/٤٨٧): هذا قول النضر بن شميل. وليس في «الجمهرة» و«الصحاح» و«المحكم» شيء من هذا.

وقال ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة ٥/٢٤٢» معقّباً على هذا الأصل: وليس هذا عندي مشبهاً كلام العرب.

أقول: إن ظهور كتاب العين في منتصف القرن الثالث الهجري أحدث شيئاً فقد تصدّى له الكثيرون ناقدين منكرين. وما زال هذا الكتاب إلى يومنا هذا موضع نظر.

وأتحوّل إلى شيءٍ آخر من مواد كتاب العين يتصل بـ«المصطلح الفني» في اللغة والنحو، فماذا كان لي في هذا؟

لم أجد للمصطلحات ما يومىء إلى أن صاحب العين مستقرّ فيها، فقد يكون للشيء الواحد مصطلحان أو أكثر. ومثل هذا التردّد في إطلاق المصطلح واختلافه ما نجده في «الكتاب» لسيبويه، فقد يكون لسيبويه أن يضع جملة لإفهام القارىء أنه يومىء إلى مصطلح. وليس «معاني القرآن» للفرّاء ولا «المقتضب» للمبرد يختلفان عن الأمر في كتاب سيبويه.

وقد كان مما أعجبني وأوقعني في ارتباك أن أجد غلبة كلّ ما هو كوفي في النحو واللغة على ما عرف من هذا لدى البصريين، ذلك أن صاحب كتاب العين لو كان الخليل لكان لي ما كنت أعرفه في كتاب سيبويه عنه. لقد كان لي في كتاب العين مصطلحات لغوية قد تكون نحوية إن كان لنا أن ندرج الصرف في النحو.

أقول هذا لأني أقصر النحو على ما هو إعراب، فقد قال الزمخشري في أوّل «المفصّل»:

إن علم النحو هو الإعراب. ومن العلم أن نجعل بناء الفعل الثلاثي وغيره مادّة لغوية، وأن التخفيف والإدغام والتنوين والتصغير والترخيم وغير هذا في حيّز اللغة. ومثل هذا ما يتصل بالبناء والتركيب والنحت، وغير هذا كثير مما لا يمتّ إلى النحو بسبب.

أليس عجيباً أنك ترى «الجحد» و«الإقرار» في كتاب ينسب إلى الخليل وهما من صنعة الفرّاء وقد قابل بهما النفي والإثبات لدى البصريين[١]؟

وقد يكون لي أن أختم بما قدَّمته من ذكر بعض ما ورد من المصطلح الكوفي، ولو كان لي في خطتي أن أستوفي المصطلح الكوفي في كتاب العين لكان لي منه مجموع صغير.

وقد أتحوّل إلى شيء آخر حملني على نسبة الكثير مما جاء في كتاب العين إلى غير الخليل، كان هذا في أعلام الرجال الذين ورد ذكرهم في كتاب العين.

أقول: ليس لي أن أقول: إن كتاب العين صنعة الخليل وأنا أجد في شواهده أبياتاً للمحدثين ومنهم سليمان بن يزيد العدويّ وصالح بن عبدالقدوس وبشّار وغيرهم. وكيف أقول في هذا الكتاب المنسوب إلى

(١) المصطلح النحوي لعوض القوزي ص١٧١، ومدرسة الكوفة ص٣٠٩.

الخليل وأنا أجد فيه شيئاً من شعر أبي دلامة والحسن بن هانىء!!

وإذا كان لي أن أغضّ الطرف عن ابن الأعرابي وغيره من اللغويين الأوائل الذين ذُكروا في موادّ العين، فكيف أقول وأنا أرى ابن قتيبة وغيره ممن عاصروه؟

ثم كيف أصل إلى معرفة الأعراب وهم ثلاثة عشر: أبو خيرة وأبو الدقيش وأبو ليلى وحماس ورافع وزائدة وشجاع وعرّام وعصمة ومبتكر ومرط ومزاحم ومقاتل. ولهؤلاء مكان واضح في موادّ العين.

ولم أجد في كتاب «الأعراب الرواة» للشلقاني[1] غير ثلاثة من أولئك الأعراب، وليس في مصادر اللغة علم بغير ثلاثة من الأعراب وهم: أبو خيرة وأبو الدقيش وعرّام.

لقد ورد ذكر أبي خيرة في «الفهرست»[2] وأشار غير ابن النديم إلى أن الخليل روى عنه[3]. وكذلك روى عنه غير الخليل كالأصمعي[4] وغيره.

وأبو الدقيش من أعراب البصرة روى عنه النضر بن شميل...[5].

وعرّام بن الأصبغ السلميّ صاحب كتاب «أسماء جبال تهامة» من أعراب خراسان، وكان قد ذهب إليها مع عبدالله بن طاهر سنة ٢١٧.

أقول: وهل أقول: إن الليث قد أفاد منه في تحشيته مثلاً وهو في مادة عهن (١٠٨/١)، قال عرام: لا يقال إلا للمصبوغ.

---

(١) الأعراب الرواة ص٨.
(٢) الفهرست ص٥١.
(٣) مراتب النحويين ص٧١.
(٤) ديوان العجاج ص١٠٩.
(٥) نزهة الألباء (تحقيق أبي الفضل) ص٧٣.



والذي دلّني إليه البحث أن أبا خيرة وأبا الدقيش هما قد عاصرا الخليل والليث، فكيف أقول في الآخرين منهم الذين وردوا في كتاب العين؟

وقد كان من حيرتي أن وقفت في «العين» على عبارة: «غير الخليل» أو «قال بعضهم»!!

الكلام على أصول العين

وأعود إلى نسخ «العين» الأولى فأقول:

لقد عرفت أن لأحمد بن فارس نسخته التي رواها عن الليث وغيرها كما أشار في مقدمة «المقاييس في اللغة» . وأما غير ابن فارس كابن دريد والأزهري والقالي وأبي أحمد العسكري والصاحب بن عباد وابن جني وأبي علي الفارسي والجوهري وغيرهم فليس لأحد منهم رواية للعين، بل أخذوه كما وصل إليهم.

وقد وجد عامة هؤلاء أن في كتاب العين موادّ صحيحة وأخرى لا يطمأن إليها، وقد نقل هؤلاء موادّ كثيرة ونسبها بعضهم إلى الليث، وقال آخرون: ذكر صاحب العين مثلاً. وكأني أدركت وأنا أتقرّى مواد العين في كتب اللغويين كالصحاح والتهذيب وغيرهما، أن نسخ العين التي كانت بين أيدي أولئك اللغويين يختلف بعضها عن بعض.

لقد وجدت في بعض مواد العين نقصاً فاستدركته من المصادر الأخرى التي ذكر فيها أنها من «العين»، كما وجدت موادّ أخرى في المعجمات ذُكر فيها أنها من كتاب العين، ولكني لم أجدها في الأصلين المخطوطين اللذين اعتمدناهما في التحقيق.

وقد يكون لي أن أجتزىء بشيءٍ وجدته في «التهذيب» منسوباً إلى الليث في مادة «ضطن» التي أهملت في المطبوع الذي شاركت في إخراجه،

كما أهملت في الجمهرة ومقاييس اللغة والمجمل. قال الأزهري: قال الليث:

الضيطن والضيطان: الرجل الذي يحرّك منكبه وجسده حين يمشي مع كثرة لحم، يقال: ضَيْطَن الرجل ضيطنةً وضَيْطاناً إذا مشى تلك المشية.

أقول: وبهذا أستدلّ على أن نسخ العين الأصول يختلف بعضها عن بعض، وهذا يعني أن نسخة الأزهري بل نُسَخه التي أخبر عنها تختلف عن نسخ غيره. أقول: ولم يذكر القالي هذه المادة في «البارع» لأنها لم تكن في نسخته من كتاب العين.

وأتحوّل إلى موادّ أخرى على سبيل التمثيل، وما أرى فيّ حاجة أن أستوفي هذا، فالقليل منه يغني عن كثيره.

ومن هذه الموادّ التي لا توجد في كتاب العين المطبوع، وقد انفرد بها أبو علي القالي في «البارع» وأشار إلى نسبتها إلى الخليل، قال:

«قال الخليل: «المُبْرَنْشِق»: الفَرِح المسرور، يقال: حدَّثته بحديثٍ فابرَنْشَقَ به، أي فَرِحَ وسُرَّ».

ولم يوردها ابن دريد في مادتها، بل أوردها في غيرها (الجمهرة ٣٩٩/٣)، وجاء بها الأزهري في (التهذيب ٣٨١/٩) عن الأصمعي ولم يورد الخليل، قال:

«أبو عبيد عن الأصمعي: رجل مُبرنْشِق: فَرِح مسرور. وقال: وحدَّثتُ هارون الرشيد فابرنشَق، أي فَرِحَ وسُرَّ».

ومثله ابن فارس في (المجمل ١٤٣/١).

وعلى هذا تكون نسخة القالي قد انفردت بنسبة المادة إلى الخليل، وقد خلت منها النسخ الأخرى.

ومن المفيد أن أختم هذه الموادّ وأنا أشير إلى اختلاف نسخ العين القديمة، فأذكر مادة ضنط التي لا توجد في «المطبوع». وإني وجدتها لدى ابن دريد (٣/٩٢) قد أثبتها عن أبي عبيدة.

والأزهري (١١/٤٩١) والصغاني في التكملة (٤/١٤٩) قد أثبتاها عن ابن دريد.

وقد ذكرها ابن فارس في المجمل (٢/٥٦٧) ومعجم مقاييس اللغة (٣/٣٧٣) من غير نسبة. وقد أهملها الجوهري في الصحاح.

ولكن الصغاني في العباب (ص١١٧) قد أثبتها عن الليث، قال:

«الليث: الضناط: الزحام الكثير، يزدحمون على بئرٍ أو نحو ذلك، قال رؤبة...».

ومن هذا الذي أنا فيه مادة عبج ومادة جبع، وكلاهما لم أجده في المطبوع، وقد أشار إلى أنها قد أهملها صاحب العين كلٌّ من الأزهري والصاحب بن عباد، وابن فارس في المقاييس. وقد أهملها الجوهري.

غير أني وجدت في القليل الذي نشره الأب أنستاس ماري الكرملي من كتاب العين هاتين المادتين، ومنها أدرجهما الدكتور عبدالله درويش في نشرته للجزء الأول من كتاب العين.

وقد حاولنا أنا وصاحبي في تحقيق العين استدراك ما سقط من موادّ العين مما وجدناه فيما نشر من المعجمات، ولكننا لم نستوفِ هذا الساقط الكثير.

وأختم فأقول: لو كان لي أمر الاستيفاء لكان لزاماً علي أن آتي بالكثير الكثير مما هو لديّ. وإني لأكون هنا مع الذاهبين إلى أن نصيب الخليل في كتاب العين ما كان من منهجه الذي ابتدعه وتوسم أن يكون مشتملاً على ألفاظ العربية عامة.

ولم يكن لمن تصدّى إلى التحشية والإضافة أن يحقق رغبة الخليل، فجاءت نسخته الأولى التي جيء بها من خراسان إلى البصرة ناقصة، ثم النسخ الأخرى التي لا بد أن يكون غير الليث قد صنعها، فاضطرب الأمر في هذه كلها.

الباب الثالث

نصيب الخليل بن أحمد من كتاب العين

أقول: ليس لي في هذا الذي أضمّه إلى كتابي أن أشير إلى أن ليس للخليل في كتاب العين غير منهجه الذي ابتكره كما ابتكر غيره في علوم العربية، ولكنني أردت أن أبسط جانباً من عبقريته في ابتكار هذا العمل البارع الذي رسم له ما تصوّره وأحصى فيه ألفاظ العربية وكان له فيها وقفات وفوائد مهمة.

ولا يضير هذا العمل أن يتصدّى له الليث والآخرون الذين حشّوا الكتاب وزادوا فيه، وكان في زياداتهم شيء لم يستقبله أهل العربية بقبول حسن.

وقد عرضت لكثيرٍ من هذا الذي وقفوا من الكتاب منكرين له. وقد كان هذا الذي أعرض له في كتابي هذا شيئاً جعلناه مقدمة المطبوع من كتاب العين.

لقد أراد أبو بكر الزبيديّ باختصاره العين أن يحسن إليه فأساء إليه إذ حذف منه «شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار العرب»[1]، وتركه جسماً بلا روح.

وأبو بكر الزُّبَيْديّ تلميذ أبي عليّ القالي، وعنه تلقّى الدعوة إلى التشهير بكتاب العين ورميه بالتخليط، والخلل والفساد، فقد ارتحل القالي

---

(١) المزهر ٨٨/١.



إلى ربوع الأندلس وحمل معه السِّجستاني، وأشاعه في تلك الربوع، وألّف معجماً بناه على كتاب العين، لكنّه سماه بالبارع غمزاً لكتاب العين، وإيهاماً بفضله عليه، كما فعل الأزهريّ في المشرق حين سمّى كتابه بتهذيب اللّغة لذلك.

على أن أبا عليّ بتأثير شيخه أبي بكر بن دريد، وبالتزامه مقابلة نسخ العين بأمرٍ من الحكم المستنصر بالله لم يَرَ مناصاً من الاعتراف بواقع الأمر، وبتصحيح نسبة الكتاب إلى الخليل، ولذلك حين صنف (البارع) نسب كل ما فيه إلى الخليل، ولم ينسب شيئاً فيه إلى اللّيث، كما دأب الأزهري عليه، وقد مرّ بنا أمثلة ذلك.

وقد أتيح لدارس محدث عني بتحقيق نص من البارع أن يوازن بين ما رواه عن الخليل في هذا الجزء وهو معظمه، وما جاء في نسختي كتاب العين اللتين وقف عليهما «فإذا بالكتابين [يعني البارع والعين] متطابقان حذو القذّة بالقُذَّة»[1].

منزلة كتاب العين في تاريخ علم اللغة

تقدم علم اللغة في النصف الثاني من القرن العشرين خطوات واسعة، بحيث غدا علماً جديداً له طرائقه العلمية التي ابتعدت عن التأمل الذاتي كما كان علم اللغة عند قدماء اللغويين.

لقد أصبح علم اللغة في الدراسات الحديثة مادة منهجية يدرسها الطلاب في مرحلتهم الجامعية في الأقسام اللغوية كما يدرسها غيرهم من طلاب علم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة في سنيّ تخصصهم وإعدادهم.

إن علم اللغة في هذا الحيز من الدراسات اللغوية الحديثة علم قائم على الملاحظة والتجربة العلمية. وهو من أجل ذلك مادة جديدة. غير أن

---

(١) البارع تحقيق الدكتور هاشم الطعان ص٦٦.

هذا العلم الجديد مما يجهله طالب اللغة في جامعاتنا العربية. إنه ليس مادة «إنشائية» تملى على الطلاب، بل هو بحث وتجربة علمية.

أقول: «إنه ليس مادة إنشائية» لأصرف النظر إلى حقيقته العلمية التي تبتعد عن السرد القصصي في كثير من المواد التي تفيد من التأمل والاستقراء والاستنتاج.

إن علم اللغة في عصرنا كسائر العلوم الإنسانية التي أفادت من التقدم العلمي ومما يُدعى بـ«التكنولوجيا» الحديثة. إن الآلة الجديدة الدّقيقة قد غزت ميدان هذا العلم، لا سيما ما كان منه متصلاً بـ«الأصوات». ثم إنّنا واجدون كل يوم نمطاً جديداً من هذا الغزو العلمي الذي استعان به علماء اللغة في عصرنا الحاضر.

غير أن شيئاً من ذلك ما زال بعيداً عن عالمنا العربي، مجهولاً كل الجهل، فلم تدرس اللغة بوجه عام، ولم تدرس العربية بوجه خاص الدراسة الموضوعية، ولم يستعن بشيء من مبتكرات العلم الحديث على فهم أصواتنا فهماً جيداً تحليلياً وتركيبياً دقيقاً. ثم إنّنا ما زلنا غير شاعرين بحاجتنا إلى الأخذ بشيء يسير في أساليب البحث الجديد.

ما زلنا ننكر أن اللغة التي يعرب بها الناس شيء يستحق القليل من العناية، وأنها نتيجة لذلك، لغة مرذولة في حين أنها مادة الحياة اليومية، وكأن صنيعنا هذا انتصار للفصيحة التي لم نحسن الوصول إليها وفهمها بل إفهامها إلى ناشئة المتعلمين منا.

إننا نعاني صعاباً حين نعرب بلغتنا الفصيحة، ومن أجل ذلك لا نقيم إعرابها ولا نحسن أن نأتي بالأبنية الفصيحة على نحو ما هو معروف في «صرف» العربية، ثم لا نجيد صوغ جملها على نحو يكفل الإعراب عن مقاصدنا إعراباً مفيداً صحيحاً.

لقد نسي أصحابنا الغيارىَ على الفصيحة المعربة أن السلف من علماء



اللغة الثقات كانوا يعنون بلغات القبائل ولغات الناس وأنهم سجلوا في رسائلهم شيئاً من ذلك.

إن البحث في تاريخ العربية يدلنا على أن العلم اللغوي القديم قد اتبع في تقييده وضبطه وسائل علمية ما زالت مقبولة. لقد اهتموا بالفصيحة لاهتمامهم بلغة التنزيل ولغة الحديث، كما اهتموا بلغات العامّة.

إن الخليل بن أحمد مثل من الأمثال أضربه لأدلل على جهلنا بتاريخ هذه اللغة. لعل الكثيرين من الدارسين وذوي الاختصاص لا يعرفون سوى أنّ الخليل من النحاة المتقدمين الكبار. ثم نبّه فريق من المتخصصين إلى «الكتاب» كتاب سيبويه ومكانة الخليل في هذا «الكتاب» النفيس. ولا يعدو علم آخرين بالخليل سوى أنه صاحب كتاب العين، ويذهب فريق آخر في علمه إلى أبعد من ذلك قليلاً فيعرف قاصداً أم غير قاصد إلى هذه المعرفة أن «العين» ليس من صنع الخليل.

وما زلنا نردد أحياناً هذه المقولة المكذوبة المختلقة التي روّجها الأقدمون وفي مقدمتهم الأزهري صاحب «التهذيب» أن نفراً آخر من أهل العلم لا تعدو معرفته بالخليل سوى كونه مبتدعاً لعلم موازين الشعر.

ومن العجيب أن الخليل بن أحمد لم يُعرف على حقيقته في مختلف العصور، على الرغم من أن معاصريه ومن خلفهم قد أفادوا من علمه الشيء الكثير.

كان النضر بن شميل من علماء اللغة المتقدمين يقول: «أكلت الدنيا بعلم الخليل بن أحمد وكتبه وهو في خص لا يُشعَر به»[(١)].

ولعل شيئاً واحداً قد بقي معروفاً عن الخليل هو أنه من علماء النحو المتقدمين، وأن كتاب سيبويه قد حفل بعلمه وآرائه في النحو واللغة.

---

(١) الأنباري، نزهة الألباء ص٤٨.

إن أشياء كثيرة تتصل بعلم الخليل قد خفيت على جمهرة من الدارسين. أقول: إن الخليل أحد الكبار العباقرة الذين هم مفخرة الحضارة العربية، وإنه مبدع مبتكر، والإبداع عند الخليل متمثل في عناصر عدة، منها:

أنّ الخليل قد وضع أول معجم للعربية فلم يستطع أحد ممن تقدمه أو ممن عاصره أن يهتدي إلى شيء من ذلك.

ولا بد لنا من أن نشير إلى أن علماء اللغة ممن تقدم الخليل وممن عاصره لم يستطيعوا استيفاء العربية بصنعة محكمة قائمة على الاستقراء الوافي.

وبسبب من ذلك قصروا عملهم على تصنيف الرسائل الموجزة والمصنفات المختصرة التي تناولوا فيها موضوعاً من الموضوعات كالإبل والوحوش والخيل والجراد والحشرات وخلق الإنسان وخلق الفرس والبئر والسرج واللجام ونحو ذلك من هذه المواد.

غير أن الخليل بن أحمد لم يصنع شيئاً من ذلك، فلم يعرض لهذه الأبواب التي أشرنا إليها، ولكنه استقرى العربية استقراء أقرب إلى ما يدعى بـ«الإحصاء» في عصرنا الحاضر، فقيض له أن ينتهي إلى «كتاب العين» فكان أول معجم في العربية، وهو عمل جد كبير إذا عرفنا أنه من المعجمات الأولى في تاريخ اللغات الإنسانية.

ومن غير شك أن أصحاب المصنفات الموجزة التي أشرنا إليها قد أفادوا من «كتاب العين»، لقد استقروه استقراءً وافياً فجردوا منه مصنفاتهم كما استقروا كتباً أخرى لا نعرفها ولم يفصحوا عنها.

إن صنعة أول معجم في أية لغة من اللغات على نحو وترتيب جديدين لا سابق لهما، لهو من أعمال الصفوة العباقرة الخالدين.

ولا أريد أن أعرض للرأي القائل إن الخليل قد اهتدى إلى شيء من علمه اللغوي والنحوي بسبب ما أفاده مما ترجم من العلم الإغريقي. ذكر



هذا جماعة من المستشرقين ثم خلف من بعدهم آخرون من المشارقة فأعادوا هذه المقولة التي تفتقر كل الافتقار إلى الدليل التاريخي.

قلت: إن الخليل قد أحصى العربية إحصاءً تاماً، وبذلك هيّأ مادة مصنفة معروفة لمن جاء بعده من اللغويين الذين صنفوا معجمات. لقد اهتدى الخليل إلى طريقة «التقليب» التي استطاع بها أن يعرف المستعمل من العربية والمهمل، فعقد الكتاب على المستعمل وأهمل ما عداه.

حتى إذا تم إحصاء اللغة من الثنائي إلى الثلاثي فالرباعي فالخماسي كان ذلك إيذاناً ببدء مرحلة التدوين العلمي للعربية.

ومع ذلك لم يستطع معاصروه أن يضيفوا شيئاً أو يقوموا بما قام به، كما لم يستطع من خلفه أن يأتي بما أتى. كان كل جهد الذين خلفوا الخليل أن يفيدوا من نظام «العين» فيصنفوا معجمات اتخذ أصحابها منه أساساً لها كما فعل ابن دريد في «الجمهرة» والأزهري في «التهذيب».

إن عملية إحصاء العربية وحدها تعد العملية الكبرى التي هيأت لجميع أصحاب المعجمات المطولة المادة التي عقدوا عليها أبوابهم وفصولهم.

ونستطيع أن نؤكد أن ما أضافه هؤلاء إلى ما جاء به الخليل لا يتناول المواد الأساسية، بل هي إضافات ثانوية كزيادة في الشواهد من شعر وقرآن وحديث أو نسبة أبيات إلى أصحابها لم تنسب في «العين».

ولعلنا نجد في المعجمات المطولة كلسان العرب وتاج العروس أشياء لا نجدها في «العين»، وذلك لأن ابن منظور صاحب اللسان والزبيدي صاحب التاج وأمثالهما من المتأخرين قد سجلوا مواد لم تكن معروفة بفصاحتها في عصر الخليل مثلاً أو عصر الجوهري صاحب الصحاح المتوفى سنة ٣٨٣هـ، ومعاصره ابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ.

وهذا يعني أن معيار الفصاحة في خلال القرون الثاني والثالث والرابع للهجرة غيره في القرون المتأخرة.

خاتمة



أقول: وإني بعد مسيرتي هذه في «حكاية كتاب العين» أراني مع الذاهبين إلى الحق مؤمناً أن الخليل بن أحمد صاحب أصالة وعبقرية في رسمه «منهج» هذا الكتاب وتصوّر ما كان له من إحصاء موادّه وما له في كثير منها، وإن لم يكن قد بسطها هو نفسه.

ومن هنا كان لصاحبه الليث بن المظفر من صنعة في «تحشية الكتاب»، فليس غريباً أن يعرض لهذه الصنعة التي كانت من الليث الخلل والغلط. ثم زاد الأمر سوءاً في صنعة آخرين لا أستطيع أن أعيّنهم.

وقد انتهى الأمر بالكتاب أن كانت منه نسخ يختلف بعضها عن بعض، فكان الاضطراب الذي نبَّه عليه جملة الطاعنين المنكرين.

